

Distr.: General
8 April 2010
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
لفنلندا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرسل إليكم تقرير حلقة العمل التي نُظمت لأعضاء مجلس الأمن الحاليين المنتخبين حديثاً، يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في مركز أروود للمؤتمرات (انظر المرفق). وقد جُمع التقرير النهائي وفقاً لقواعد شاتام هاوس تحت المسؤولية الحصرية للبعثة الدائمة لفنلندا.

واستناداً إلى التعليقات الإيجابية للغاية التي نتلقاها كل سنة من المشاركين، فإن حكومة فنلندا ستظل ملتزمة برعاية حلقة العمل كمناسبة سنوية. وتعرب حكومة فنلندا عن أملها في ألا يقتصر هذا التقرير على مساعدة الأعضاء المنتخبين حديثاً على الإلمام بأساليب عمل المجلس وإجراءاته فحسب، بل أن يساهم كذلك في إتاحة فهم أفضل من جانب أعضاء الأمم المتحدة عامة لمدى تعقيد عمل المجلس.

ولذلك، أرجو تعميم هذا التقرير كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جارمو فينانن

السفير

الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة

”الانطلاق حثيثا إلى العمل“: حلقة العمل السنوية السابعة المخصصة لأعضاء
مجلس الأمن المنتخبين حديثا

١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

مركز أروود للمؤتمرات

راي بروك، نيويورك

بالتعاون مع مركز المنظمات الدولية بجامعة كولومبيا، وشعبة شؤون مجلس الأمن
بالأمانة العامة للأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (يونيتار) نظمت
حكومة فنلندا حلقة العمل السنوية السابعة المخصصة لأعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثا،
يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

وما فتئت حلقات العمل السنوية تساعد الأعضاء المنتخبين حديثا على الإلمام
بممارسات المجلس وإجراءاته وأساليب عمله كي يتمكنوا من ”الانطلاق حثيثا إلى العمل“
عند انضمامهم إلى المجلس في شهر كانون الثاني/يناير التالي. وما برحت السلسلة توفر أيضا
لأعضاء المجلس الحاليين فرصة للتفكير مليا في عملهم في إطار غير رسمي. وقد صممت
حلقات العمل بحيث تكون مكتملة للإحاطات السنوية التي يقدمها معهد الأمم المتحدة
للتدريب والبحث بشأن بعض جوانب عمل المجلس.

وتضمنت الأمسية الافتتاحية هذه السنة ملاحظات أدلى بها السيد فيجاي نامبيار،
رئيس ديوان المكتب التنفيذي للأمين العام.

وشمل البرنامج الذي استمر يوما كاملا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر أربع جلسات
مائدة مستديرة تركزت على المواضيع التالية:

أولا - حالة المجلس عام ٢٠٠٩: تقييم الوضع واستشراف المستقبل

ثانيا - طرائق العمل

ثالثا - بعثات مجلس الأمن ولجانه وأفرقة العاملة

رابعا - الدروس المستفادة: ملاحظات المشاركين في دورة عام ٢٠٠٩

ألقى السيد فيجاي نامبيار، رئيس ديوان المكتب التنفيذي للأمم العام، الكلمة الرئيسية خلال العشاء الافتتاحي. وبدأ ملاحظاته بتوجيه الشكر إلى الوفد الفنلندي لعقد حلقة العمل السنوية السابعة المخصصة لأعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثاً، وكذلك إلى مركز المنظمات الدولية بجامعة كولومبيا، وشعبة شؤون مجلس الأمن، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (يونيتار) على ما قدموه من دعم للمناسبة. وبعد أن تقدم بالتهنئة إلى الأعضاء الجدد في مجلس الأمن، وهم البرازيل، والبوسنة والهرسك، وغابون، ولبنان، ونيجيريا، أشار إلى أن العنوان الذي تُعقد حلقة العمل في ظله، "الانطلاق حثيثاً إلى العمل"، لا يفي الموضوع حقاً، حيث يتعين على أعضاء المجلس الجدد "الانطلاق بأقصى سرعة إلى العمل"، نظراً لكمية المسائل المطروحة على المجلس وتعقيدها.

ونقلاً عن ورقة المعلومات الأساسية التي أعدها حلقة العمل البروفسور ادوارد لوك من جامعة كولومبيا، أشار رئيس الديوان إلى أن مجلس الأمن اكتسب في الواقع "وعن حق، سمعة باعتباره الجهاز الأكثر مشغولية وإنتاجاً بين أجهزة منظومة الأمم المتحدة"، ملاحظاً أنه يجري الاستنجد به للتصدي لتحديات أكثر وفي أماكن أكثر مما في أي وقت مضى. ولما كان يستحيل على أي بلد يتصرف بمفرده أن يحل التحديات التي يواجهها العالم اليوم، فإن مجلس الأمن أصبح يجسد ما يسميه الأمين العام "التعددية المتجددة". فالجمهور العام أصبح يربط بصورة متزايدة بين مجلس الأمن والهيئة العالمية. وقال رئيس الديوان إن الناس ينتظرون من المجلس أن يدرك احتياجاتهم، وأن يتفهم الأسباب الجذرية للمشكلات التي تواجههم، وأن يستجيب بصورة فورية وفعالة لما يصيبهم من حالات طوارئ. فعندما تحدث الأزمات، لا يملك المحتاجون كثيراً من الصبر انتظاراً للمناقشات والتأجيلات. بل إنهم ينتظرون العمل من المجلس. وفي حين قد تشكل الخلافات الحقيقية في الرأي عقبات أمام الاستجابة في الوقت المناسب، إلا أنه ينبغي أن يكون مفهوماً أنه كلما ازداد التأخير، ازداد البؤس على أرض الواقع.

ولذلك، فإن حلقة العمل تدور، في رأي رئيس الديوان، حول تحسين عمل المجلس. فهي تتيح للمشاركين فرصة للتعمق في بحث العديد من المواضيع الجوهرية: تقييم الوضع؛ وبحث طرائق العمل؛ وإلقاء نظرة على البعثات التي يوفدها المجلس ولجانته وأفرقته العاملة؛ وتأمل الدروس التي استخلصها الأعضاء الذين انتهت عضويتهم.

وأشار رئيس الديوان إلى أن العلاقة بين الأمانة العامة ومجلس الأمن هي علاقة بالغة الأهمية على وجه الخصوص في منظومة الأمم المتحدة، حيث تشمل الكثير من التفاعلات المباشرة في المقر، كما تتضمن بشكل متزايد اضطلاع الأمانة العامة بتنفيذ الولايات التي

يعتمدها المجلس في أفريقيا وآسيا وأوروبا والأمريكتين. وفي أفغانستان، كان التركيز ينصب في بادئ الأمر على تحقيق الاستقرار السياسي، ثم على دعم إجراء انتخابات حرة ونزيهة. والآن، ورغم عدم الانتهاء بعد من الأولويات السابقة، فإن مسألة أمن الموظفين في أفغانستان أصبحت هي التي تثير القلق في المقام الأول، حيث أن الأمم المتحدة صارت مستهدفة، لا لما فعلته، وإنما لما كانت عليه.

ومضى رئيس الديوان يقول إن الأعضاء الجدد في المجلس سيواجهون على الأرجح العديد من التحديات الرئيسية في الأشهر المقبلة. وقال إن من بينها تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ في ظل "ظروف معقدة"، وانتهاء ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار واحتمال تأجيل إجراء الانتخابات في ذلك البلد، وتجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتحديات المتمثل في استمرار أعمال العنف المزممة ضد السكان المدنيين في ذلك البلد، والتطورات السياسية الكبرى في السودان مع استعداد البلد لخوض الانتخابات والاستفتاء في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، على التوالي، وما ستتركه من آثار على بعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وحدد رئيس الديوان أربعة مجالات يمكن فيها تعزيز التعاون بين المجلس والأمانة العامة. يشمل الأول التفاعلات غير الرسمية بين أعضاء المجلس والأمانة العامة، مثل مختلف أنواع المشاورات، واللقاءات الثنائية مع الأمين العام وكبار المسؤولين، و"المناقشات التفاعلية غير الرسمية"، ومآدب الغداء التي ينظمها الأمين العام شهريا مع المجلس، وهي التفاعلات التي يمكن أن تفيده فائدة بالغة في نقل المعلومات عن المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس. ومن أمثلة ذلك، أشار إلى مآدبة الغداء التي قدمها الأمين العام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وأطلع فيها أعضاء المجلس على الأحداث التي وقعت في غينيا، وسلط الضوء خلالها على طلب الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإنشاء لجنة تحقيق مستقلة. وقد أعرب كثير من أعضاء المجلس عن تأييدهم لإنشاء هذه اللجنة، التي شكّلت بعد ذلك وتم تأييدها من خلال بيان رئاسي صادر عن مجلس الأمن. وأشار رئيس الديوان إلى أن ذلك المجال واحد من أفضل الآليات لزيادة مشاركة المجلس في مبادرات منع نشوب النزاعات في وقت مبكر قبل أن تتدهور الأوضاع وتقتضي إيفاد بعثة لحفظ السلام. وشدد في هذا الصدد على أن توفر الدعم من جانب مجلس الأمن يمكن أن يعزز فعالية المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام، وخاصة إذا ما اتخذ المجلس موقفا متحدا في تأييد مساعيه الحميدة.

أما المجال الثاني الذي سلط عليه رئيس الديوان الضوء، فهو التقارير والرسائل الرسمية وغير الرسمية. وأشار إلى أنه ينبغي على الأمانة العامة أن تبلغ المجلس بما يحتاج لمعرفته، وليس بما يريد أن يسمعه. فمن واجب الأمانة العامة أن تزود المجلس بمعلومات نزيهة وموضوعية عن مسائل السلام والأمن البالغة الأهمية، بغض النظر عما إذا كانت مدرجة في جدول أعمال المجلس. ومع الاعتراف بأن الأمانة العامة تتأخر أحيانا في تقديم تقاريرها، نتيجة لتعدد مستويات الاستعراض والموافقة التي تمر بها التقارير قبل إصدارها، فقد أكد أنها تبذل قصارى جهدها لكي تكون أكثر انضباطا في التقيد بالمواعيد النهائية التي يحددها المجلس لتقديم التقارير.

ومضى يقول إن المجال الثالث للتفاعل يتمثل في الدور الذي تضطلع به الأمانة العامة في التنفيذ المباشر للولايات الصادرة عن المجلس. ففيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، أشار رئيس الديوان إلى أن الولايات تكون في بعض الأحيان نتيجة لحلول وسط سياسية دقيقة يتضح أن من المستحيل تنفيذها على أرض الواقع، نظرا لعدم واقعية الأهداف المتوخاة، أو لقلّة الموارد، أو للسببين معا. وللتصدي لهذا التحدي، اقترح أن تشارك الأمانة العامة في مرحلة مبكرة في مساعدة المجلس على تصميم ولاياته، مما يسهل التوصل إلى تفهم مشترك للغرض المنشود وللموارد المطلوبة لتنفيذ الولاية. وقال إن الأمانة العامة ستواصل، على أي حال، العمل مع المجلس لكفالة أن تتضمن الولايات استراتيجية سياسية واضحة لحل النزاع، وأن تسمح بسرعة النشر، وأن تتوفر لها الموارد الكافية.

أما المجال الرابع والأخير للتفاعل، فهو مجال رصد نظم الجزاءات. وأشار رئيس الديوان إلى أن المجلس كان يتبع أساليب مبتكرة لدعم هذه الجهود، من خلال إنشاء أفرقة الخبراء، التي ساعدت الأمانة العامة في اختيار أعضائها وتجهيزها ودعمها بتوفير المعلومات وتقديم التوصيات التي كانت ستفتقدها تلك الأفرقة لولا ذلك. وقد أسهمت تلك الأفرقة إسهاما هاما في عمل المجلس. وأضاف رئيس الديوان أنه رغم أن الطبيعة المستقلة لتلك الأفرقة كانت تؤدي في بعض الأحيان إلى توصيات يشكل تنفيذها تحديا للمجلس، سواء لأسباب سياسية أو لنقص في القدرات، فإنه مع ذلك يشجع المجلس على النظر بروية في مثل هذه التوصيات، وتنفيذها قدر الإمكان.

ويرى رئيس الديوان أن العلاقة بين الأمين العام ومجلس الأمن تركز على ثلاثة ركائز. الركيزة الأولى تحددها المادتان ٩٧ و ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة. فالمادة ٩٧ تحدد دوره باعتباره المسؤول الإداري الأول في الأمم المتحدة، في حين أن المادة ٩٩ توضح دوره السياسي إزاء مجلس الأمن. وكانت علاقة كل أمين عام بمجلس الأمن تتحدد، إلى حد بعيد، بالطريقة التي يفسر بها تلك المهام، التي يتعين عليه أن يضطلع بها استنادا إلى تفهم متوازن لما تنطوي عليه

مسؤولياته من إمكانيات وما يجدها من حدود. ويشكل الحياد والاستقلال العنصرين الرئيسيين للركيزة الثانية. غير أنه شدد على أن الحياد لا يعني التجرد. ففي حين يتفاوت مستوى بروز الدور الذي يؤديه الأمين العام من مسألة لأخرى، وفي حين لا يظل تقسيم العمل مع المجلس ثابتا على الدوام، فإن مجلس الأمن يظل سيد قراره في نهاية المطاف. وفيما يتعلق بالركيزة الثالثة، قال رئيس الديوان إن الأمين العام يمكن أن يساعد المجلس في العمل من أجل الوحدة إذا ما بُذلت في المجلس جهود سعيًا وراء أهداف مشتركة، بغض النظر عن المواقف الوطنية لكل من أعضاء المجلس. واستشهد بجهود الأمين العام في ميانمار وسري لانكا كأثلة في ذلك الصدد. فبعد تطوير موقف يعكس توقعات المجلس والمجتمع الدولي، شرع في إجراء مفاوضات مع قيادتي هذين البلدين. ورغم أن جهوده قوبلت بقدر من الانتقاد في بعض الأوساط الإعلامية، فإنه يعتقد أن تلك الجهود كانت تعبر عن وحدة الهدف والغرض داخل المجلس.

وفي الختام، ذكر رئيس الديوان الأعضاء الجدد بأن العمل في المجلس سوف يتيح لهم ميزة التفكير على مستوى أعلى، بما يتجاوز مصالح بلدانهم ومناطقهم. فالمجلس لا ينظر فحسب في قضايا السلام، بل أيضا فيما يتصل بها من مسائل العدالة وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وعلاوة على ذلك، فقد وسع المجلس، بمرور السنين، من نطاق تركيزه ليتجاوز بنود جدول الأعمال التي تتركز على حالات بلدان بعينها، ليتناول قضايا شاملة، مثل حماية المدنيين، والأطفال في حالات النزاع المسلح، والمرأة والسلام والأمن. وشجع رئيس الديوان الأعضاء الجدد على النظر إلى أدوارهم في المجلس من خلال أوسع منظور ممكن، مع الاسترشاد بالميثاق باعتباره البوصلة الثابتة للجميع.

الجلسة الأولى

حالة المجلس عام ٢٠٠٩: تقييم الوضع واستشراف المستقبل

مدير الجلسة:

السفير فيتالي تشوركين

الممثل الدائم للاتحاد الروسي

المعلقون:

السفير روهانا روهانا روهانا

الممثل الدائم لأوغندا

السفير أليخاندرود. د. وولف

نائب الممثل الدائم للولايات المتحدة

أتاحت الجلسة الأولى لأعضاء المجلس فرصة للتفكير في الحالة الراهنة لعمل المجلس والتطلع للتحديات التي سيواجهها في الأشهر والسنوات المقبلة. وتركزت الجلسة على: الاتجاهات الهامة في جدول أعمال المجلس وحجم عمله وإنتاجيته؛ ونمو ولايات وعمليات حفظ السلام وتطورها؛ والتعاون مع الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية؛ والمسائل الحيوية الأخرى المدرجة في جدول أعمال المجلس.

الاتجاهات الهامة في جدول أعمال المجلس وحجم عمله وإنتاجيته

دارت في الجلسة الافتتاحية مناقشة مطولة لورقة المعلومات الأساسية التي أعدها حلقة العمل البروفسور إدوارد لوك من جامعة كولومبيا. وتضمنت الورقة إحصاءات تشير إلى حدوث تراجع في أنشطة ونواتج المجلس، من واقع أعداد الاجتماعات الرسمية والمشاورات غير الرسمية والبيانات الرئاسية. وجاء في الورقة تعقياً على ذلك أن هذا التراجع قد يكون اتجاهاً صحياً ومشجعاً لهيئة يُنظر إليها على نطاق واسع باعتبارها الأكثر إنتاجاً في منظومة الأمم المتحدة، وبالنظر إلى أنها كانت تعمل بإيقاع بالغ السرعة. ومع ذلك، فقد تشكك العديد من المتكلمين فيما إذا كانت هذه الإحصاءات تعبر بالكامل وبدقة عن إنتاجية المجلس أو عن عبء العمل الثقيل بصورة دائمة. وأشار أحدهم إلى أنه يتعين على الأعضاء معالجة أعمال المجلس كل يوم. وأصبحت الاجتماعات والبيانات على حد سواء أطول. وبالإضافة إلى أربعة اجتماعات رسمية على الأقل في الأسبوع، صار يُعقد العديد من الاجتماعات غير الرسمية والمشاورات. ورغم أن الاجتماعات المفتوحة قد تُسجل كاجتماعات فردية، فإنها كثيراً ما تمتد لتستغرق اليوم بكامله. وعلاوة على ذلك، لا يتوقع هذا المشارك أن ينخفض معدل عقد الاجتماعات نظراً للطلب الزائد على أنشطة حفظ السلام. وأضاف عضو آخر أنه، وفقاً لحساباته، قضى أكثر من ٥٥٠ ساعة في المجلس منذ انتخاب بلده عضواً في مطلع العام. ورأى أن الإحصاءات لا يمكن أن تحيط بالأعمال التحضيرية والمشاورات التي تنطوي عليها صياغة الوثائق للاجتماعات والقرارات.

وبالمثل، أكد متكلم آخر أنه سيكون من المضلل الاكتفاء بالنظر إلى الاجتماعات الرسمية، نظراً لتعدد اجتماعات لجان الجزاءات، والمناقشات غير الرسمية التي تجري خارج قاعة المجلس وخارج قاعة مشاوراته غير الرسمية، والمناقشات مع المحاورين الآخرين. ومن أمثلة هذه الفئة الأخيرة، المناقشات المستفيضة التي أجريت مع البعثة التي أوفدها الاتحاد الأفريقي إلى نيويورك لمناقشة قرار الاتهام الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية بحق الرئيس السوداني عمر البشير. ورأى هذا المشارك أنه من المرجح أن يتحسن الإحساس بأنشطة المجلس إذا ما جرى النظر في الإطار الزمني المستخدم في تقرير مجلس الأمن السنوي المقدم إلى الجمعية العامة

(١ آب/أغسطس إلى ٣١ تموز/يوليه). ونُصح الأعضاء الجدد بأن يتأهبوا لبذل جهد شاق وللبقاء حتى ساعات متأخرة على مدار العامين القادمين.

وأعرب العديد ممن شاركوا في المناقشة عن قلقهم من أن المجلس قد أصبح "أسيرا لكم العمل الهائل الذي يضطلع به"، حيث أصبحت وتيرة العمل تدير الرؤوس، وصارت الاجتماعات لا تتيح وقتا للتأمل أو التخطيط الاستراتيجي. وكما قال أحد المشاركين، ففي حين كان الغرض من المجلس أن يركز على "النقاط الساخنة" التي يمكن أن تهدد السلام والأمن الدوليين، فإن جدول أعماله أصبح مثقلا بعدد أكبر من اللازم من القضايا المتخصصة. وأشار إلى أنه يشعر أن هذا الاتجاه سيؤثر على تركيز المجلس وكفاءته على حد سواء. وأعرب متكلم آخر عن اتفاقه مع ذلك، وأضاف أن المجلس يعاني من "نضخم" جدول أعماله، حيث أصبح يتصدى لقضايا تتجاوز الدور الذي رسمه له الميثاق. وحذر من أن المجلس، في حماسه لمعالجة كل هذه المسائل العديدة، أصبح "يفقد سيطرته على شهيته". ومن ناحية أخرى، أشار متكلم ثالث إلى أن هناك في واقع الأمر تهديدات جديدة للسلام والأمن الدوليين، مثل الاتجار في المخدرات والجريمة المنظمة على الصعيد الدولي، مما يتطلب "تفكيراً جديداً ونقاشاً" في المجلس.

وتساءل أحد المحاورين: هل تقليل الاجتماعات والنتائج يعكس زيادة في كفاءته أم تقليصاً لعبء العمل الواقع عليه؟ ولاحظ محاور آخر أنه أياً كان الحال، فبدلاً من التركيز على المؤشرات الكمية، مثل عدد البيانات الرئاسية والقرارات، قد يكون من الأفضل أن نحاول وضع بارامترات أو مؤشرات لقياس مدى فعالية المجلس في التصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، شدد أحد المتكلمين على أنه ينبغي للمجلس تمكين الناس على أرض الواقع، وليس اغتصاب حقهم في معالجة القضايا في بلدانهم أو حتى التنافس معهم في ذلك. وقال في تعليقه إنه ليس مما يدعو إلى الدهشة أن ولايات حفظ السلام كثيراً ما تبوء بالفشل وتخفق في تحقيق السلام المستدام.

وأبرز المشاركون أيضاً اتجاه المجلس المتزايد للعمل بتوافق الآراء. ولاحظ أحد المتكلمين أنه رغم أنه ليس ثمة فرق قانوني بين القرارات المتخذة بأغلبية الأصوات وتلك المتخذة بتوافق الآراء، فإنه لا يذكر أن قراراً اتخذ بفارق كبير في الأصوات، كتسعة أصوات مقابل ستة أصوات مثلاً. وكما أشارت ورقة المعلومات الأساسية، فإن الفائدة المتحققة من توافق الآراء يمكن أن تتيح لكل عضو - من الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على حد سواء - صوتاً أعلى وتأثيراً أعظم في عملية التفاوض على نصوص القرارات. غير أن عدة متكلمين أشاروا إلى أن الرغبة في تحقيق الإجماع تزيد أيضاً من الضغوط الواقعة على بعض

الأعضاء كي يسايروا الأغلبية. وهو ما يحدث أحيانا عندما تقوم مجموعات صغيرة أو خارجية من الدول، مثل جماعات الأصدقاء، التي تسعى للضغط على أعضاء المجلس واستقطاب تأييدهم، بطرح مشاريع قرارات "معدة سلفاً". وكما لاحظ أحد المشاركين، فرغم أن الغالبية العظمى من القرارات في السنوات الأخيرة قد اتخذت بتوافق الآراء، فإن الأعضاء لا يزالون منشغلين باستمرار في عملية محاولة تلمس الاتجاه الذي تسير إليه أغلبية الأعضاء التسعة والتصويت وفقاً له. وحذر متكلم آخر من أن بناء توافق الآراء ليس بالعملية السهلة. وحث الأعضاء المنتهية ولايتهم على أن ينقلوا إلى أعضاء الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً رسالة مفادها أن تسيير العمل وسط أعضاء المجلس الخمسة عشر أمر صعب بما فيه الكفاية. وقال إن بعض أشكال إصلاح المجلس المطروحة للمناقشة حالياً ستزيد بدرجة بالغة من صعوبة تسيير عمل المجلس، بل وقد تصل به إلى حد الاستحالة.

وأشير إلى أن التفاعل مع الأمانة العامة يمكن أن يكون مفيداً في تطوير قاعدة معلومات مشتركة لعملية صنع القرار في المجلس. وقال عدة متكلمين إن مآدب غداء العمل مع الأمين العام كانت مفيدة بوجه خاص في هذا الصدد، حيث تتيح لأعضاء المجلس فرصة للحصول على استجابات شبه فورية من الأمين العام حول المسائل المعروضة على المجلس. وعلاوة على ذلك، كان هناك تقدير واسع لزيادة التشارك فيما بين المجلس والأمانة العامة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وهو موضوع يُعالج أدناه بصورة أكثر تفصيلاً.

نمو ولايات وعمليات حفظ السلام وتطورها

سَلَّم المشاركون عموماً، استشرافاً منهم للمستقبل، بأن استمرار الطلب المرتفع أو حتى المتنامي على عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة سيشكل سمة مميزة لجدول أعمال المجلس في السنوات القادمة. وستواصل القدرات الدولية، سواء من حيث التمويل أو أفراد الجيش أو الشرطة أو المدنيين، العمل تحت وطأة الضغط الشديد. وأعرب عدة مشاركين عن قلقه من أن بعض الدول أصبحت "مستفيدة مزمنة" من عمليات حفظ السلام، مما يقوض السلطات والقدرات المحلية. ومن الأمثلة التي جرى الاستشهاد بها هايتي التي استضافت البعثة تلو الأخرى دون أن تتوصل إلى حل مستدام لمشاكلها الأساسية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تتركز أكبر عملية لحفظ السلام، دون أن تبرز سوى تقدم ضئيل من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية خلال أربعة عقود. ولتوضيح هذه النقطة، أشار أحد المتكلمين إلى أن الرئيس النيجيري السابق أولوسيجون أوباسانجو كان من بين حفظة السلام في الكونغو في مطلع الستينيات من القرن الماضي.

ولاحظ عدة متكلمين أن من بين العوامل التي تحد من النجاح في تخطيط عمليات حفظ السلام وإكمالها، الافتقار في الأمم المتحدة إلى القدرة التحليلية على معالجة الأسباب الجذرية للتراعات. وكما لاحظ أحد المشاركين، فقد تعاملت الأمم المتحدة في معظم الأحيان مع عمليات حفظ السلام بـ "حزمة موحدة من الحلول" لم تكن آثارها تُدرك بشكل دائم وكثيرا ما كانت لا تراعي أصوات أصحاب المصلحة الرئيسيين المحليين في البلدان المضيفة. وأضاف أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور ثانوي أو حتى دور مساند لتتيح للسكان المحليين تولي الدور القيادي في التوصل إلى حلول مستدامة للتراع المسلح. وعلاوة على ذلك، أضاف متكلم آخر أن البلدان المضيفة لم تُستشر بما فيه الكفاية بخصوص العمليات المقررة، كما لم تُستشر أجهزة أو مجموعات أخرى في الأمم المتحدة، من قبيل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة. وأقر بأن المجلس يراعي الآن بقدر أكبر آراء الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية، بطرق منها عقد الاجتماع السنوي بين أعضائه وأعضاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. لكنه حث على تقديم المزيد لجعل الاتصالات مع هؤلاء الشركاء أدق توقيتا وأجدر بالثقة.

وأشار أحد المشاركين في المناقشة إلى الطبيعة المعقدة لبعض التراعات التي أحيلت إلى المجلس، فقال في تعليقه إن المجلس أصبح يشبه "عنبر الصدمات" في المستشفيات: إذ عندما تتضح الصعوبة البالغة في معالجة بعض الحالات في المحافل الأخرى، فإنها تحال إلى المجلس.

وأردف قائلاً إنه رغم أنه من مصلحة البلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في كثير من الأحيان منع تصعيد النزاع، فإن الأمم المتحدة لا تمثل عادة خيارها الأول لحل هذا النزاع. وبالنتيجة، يتعين على أعضاء المجلس في كثير من الأحيان إيجاد حلول علاجية بدلا من الحلول الوقائية. وبالتالي ينحو المجلس، في رأي مشارك آخر، إلى التسرع بالتصرف، فيتخذ قرارات "لا تكون دائما مدروسة". ويرى المشارك أن هذا الاتجاه يهدد فعالية المجلس وقدرته على التحضير لبعثات حفظ السلام على النحو الملائم. وكما طرح محاور آخر، سيكون الأمر مفيدا إذا تمكن المجلس من تطبيق الدروس المستفادة من بعثات حفظ السلام الماضية لجعل البعثات المقبلة أكثر فعالية.

وعلق أحد المشاركين قائلاً إنه لا يتذكر أية بعثة حفظ سلام طلب المجلس من الأمانة العامة، قبل الإذن بها، معرفة تكاليفها المتوقعة، والبلدان التي ستساهم فيها بقوات، والطريقة التي يمكن للمجلس بها تسوية الأزمة بين الأطراف المتنازعة، أو الطريقة التي ستؤثر بها العملية على المشهد السياسي. وما لم يضع المجلس هذا الهدف والتقييمات الصريحة نصب عينيه عند تحديده وتشكيله لولاية حفظ سلام، فسيكون هناك خطر من أن تصبح البعثة

الناجمة عن ذلك "جزءاً من واقع المشكلة"، وأن تتوسع تلقائياً لأن أعضاء المجلس يخشون أن يتدهور الموقف بعد سحب العملية. وإذا اتفق متحدث آخر مع هذه التعليقات، فقد أشار إلى أن حفظة السلام يرسلون في كثير من الأحيان في الحالات التي لا يكون فيها ثمة سلام لحفظه. ولاحظ أنه من الصعب جداً على المجلس، في هذه الحالات، تحويل دوره من "ضبط التفاعلات" إلى "حل التفاعلات".

ولوحظ أن مشاريع القرارات والولايات لا تزال تزداد من حيث الطول وعدد المطالب التي تلقيها على عاتق عمليات حفظ السلام، ما يجعل القادة في الميدان في حيرة من أمرهم بشأن الأولويات واستراتيجيات الخروج. فمثلاً تشتمل ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على إحدى وأربعين مهمة متميزة. وأعاد أحد المشاركين إلى الأذهان حكاية التحول الذي طرأ على آراء لدبلوماسي عمل ذات يوم في المجلس، لكنه يعمل الآن في الميدان في أفريقيا. فعندما كان هذا المندوب في المجلس، كان كثيراً ما يدفع باتجاه ولايات أوسع نطاقاً، إلا أنه الآن وإذ يرى هذه الأمور من منظور ميداني، فإنه يقدر الحاجة إلى ولايات أكثر إيجازاً وتركيزاً.

وجرى التعرض للعلاقة بين منع نشوب التفاعلات وحفظ السلام وبناء السلام من عدة وجهات نظر. وكان التركيز المتزايد على منع نشوب التفاعلات وبناء السلام في أعمال الأمم المتحدة موضع الترحيب على نطاق واسع؛ فقد أثنى بعض المتحدثين على الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لإيلاء مزيد من التركيز للدبلوماسية الوقائية، بما فيها التي جرت مؤخراً في مدغشقر وغينيا. وكما أشار أحد المشاركين فإن يمكن من خلال الوساطة "القضاء على التفاعلات في مهدها" وتقليل الحاجة إلى عمليات حفظ السلام بشكل كبير. ولاحظ أحد المناقشين أن دور الدبلوماسية الوقائية يليق أكثر بالأمانة العامة، بدلاً من المجلس، وأنه ينبغي للمجلس تشجيعها لتكون أكثر فعالية في هذا المجال. إلا أن مشاركا آخر رد بقوله إن الدبلوماسية الوقائية هي في حقيقة الأمر من الأدوار المسندة للمجلس بحكم الميثاق، حيث تعمل الأمانة العامة في كثير من الأحيان كأداة تنفيذ لما يقرره المجلس. فعندما يسلط المجلس الضوء على أهمية الدبلوماسية الوقائية والوساطة وبناء السلام، على سبيل المثال، يكون على الأمانة العامة أن تتحرك تبعاً لذلك، نظراً لتكامل الهيئتين.

وإذا اتفق أحد المتكلمين على أن بناء السلام يشكل أداة هامة، فقد أكد أن المجلس لم ينفذها بشكل جيد جداً. ففي بناء السلام يتولى المجلس دوراً داعماً أكثر منه دوراً تنفيذياً. وقد نجح بناء السلام في بوروندي وأماكن أخرى بفضل المساعدة التي قدمتها مختلف الأطراف الفاعلة. وضرب مشاركا آخر مثالاً بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي،

فعلّق قائلاً إنه فيما يستطيع بناء السلام في كثير من الأحيان تهيئة البيئة الضرورية لبلد ما للمضي قدماً، فإن تحقيق ذلك يتطلب في كثير من الأحيان استثمار مزيد من الموارد في بناء الدولة وبناء السلام. وتساءل هذا المشارك عن الطريقة التي يمكن بها تقديم مبادرات بناء السلام في ظروف لا تنتشر فيها أية عملية لحفظ السلام على الأرض. ووفقاً لأحد المتكلمين، تسعى بعثات حفظ السلام جاهدة لتهيئة الظروف اللازمة لإيجاد حل سياسي راسخ، من أجل "ضبط" النزاع، فيما تركز مبادرات بناء السلام أكثر على "حل" النزاع. ولاحظ أن المجلس يركز، بما لديه من سلطات إنفاذ بموجب الفصل السابع، على حفظ السلام، وبالتالي على تهيئة الظروف المناسبة لبناء السلام. إلا أن بناء السلام يشكل أداة هامة في منع أي ارتداد إلى حالات نزاع. وفي ضوء ذلك، فإنه يُنظر إلى الاستعراض القادم للجنة بناء السلام باعتباره فرصة واعدة لإعادة تقييم العلاقة بين الوظيفتين. ولاحظ محاور آخر أن اللجنة كانت ذات فائدة في تحقيق الاستقرار في البلدان حيث لا توجد قوة لحفظ السلام على الأرض.

إقامة مزيد من التعاون مع الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي

أشار أحد المشاركين إلى مشاركة الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فأثنى على عمل المجلس مع منظمة الدول الأمريكية بشأن هايتي وهندوراس، ومع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن مدغشقر، ومع الاتحاد الأفريقي بشأن مجموعة من القضايا المتعلقة بالقارة. فالمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لديها "فهم خاص" لتعدد الأوضاع في مناطق كل منها، ويمكن أن تلعب دوراً فاعلاً في تسوية المشاكل السياسية العالقة. وفي رأي هذا المشارك في النقاش، يمكن "للاحتكاك المباشر" بالسكان المتضررين، أن يساعد المسؤولين في مقر الأمم المتحدة في التوصل إلى فهم أفضل لآرائهم. فعلى سبيل المثال، تضمنت البعثات التي أرسلها المجلس مؤخراً إلى هايتي ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأديس أبابا - حيث التقى أعضاء بعثات المجلس مع أعضاء من مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي - إجراء تفاعل هام بين أعضاء المجلس والناس على أرض الواقع. ونظراً لأن المجلس قضى الجزء الأكبر من وقته في مناقشة القضايا الأفريقية، لاحظ ذلك المشارك في النقاش أن المنظمة الإقليمية التي كثيراً ما تسعى إلى مشاركة المجلس هي الاتحاد الأفريقي. ومع ذلك، فقد ساق هذا، المشارك "ملاحظة تنبيهية"، وشدد على أن المجلس والمنظمات الإقليمية يشكلان "طرزين مختلفين" لا ينجحاً كثيراً، رغم تكاملهما، عندما يحاول أحدهما أن يحل محل الآخر. ولوحظ أن قرارات المجلس تراعي أكثر فأكثر آراء

المنظمات الإقليمية. إلا أن متحدثاً آخر نبّه إلى أن العلاقة بين المجلس والمنظمات الإقليمية لم تصل بعد إلى مستوى "الثقة الكاملة"، وأن المنظمات الإقليمية والمجلس لم يضعوا بعد صيغة فعالة للعمل المشترك. وأشار في هذا الخصوص إلى أنه كان هناك بعض الاختلاف في الآراء بين أعضاء المجلس المنتخبين وأعضائه الدائمين. ووفقاً لأحد المشاركين، لم يراع المجلس بشكل كاف آراء الاتحاد الأفريقي. وحث الأمانة العامة للأمم المتحدة والأمانة العامة للاتحاد الأفريقي على الاتفاق مسبقاً على التوصيات الواردة في تقارير الأمين العام عن المنطقة.

وأعرب متكلم آخر عن معارضته الشديدة لذلك، مؤكداً أنه ليس ثمة ما يدعو إلى عقد اجتماعات رسمية أو تبادل وثائق رسمية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وأنه لا يتعين على الأمانة العامة الحصول على موافقة مسبقة على التوصيات من الاتحاد الأفريقي قبل إدراجها في تقارير الأمين العام. وفيما رحب بمشاركة آخر بالعلاقة الآخذة في الترسخ بين المجلس والهيئات الإقليمية، أقرّ بأنه لا ينبغي اعتبار المنظمات الإقليمية "جهات تصديق" بالنسبة للأمين العام ومجلس الأمن. إذ يتولى المجلس بطبيعة الحال مسؤوليات خاصة جداً بموجب الميثاق. ويرى هذا المشارك أن تمازج تجربة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور أثبتت عدم وجود أي بديل عن سلطة المجلس. واختلف مشارك آخر في الرأي بشأن هذه النقطة، فأشار إلى أن العملية المختلطة ساهمت إلى حد ما، رغم أسلوبها غير "الحسن"، في التقليل من العنف في المنطقة.

استشراف المستقبل

علّق عدة مشاركين على الصراع الدائر في المجلس للتوفيق بين المبادئ والمصالح. وقيل إنه يمكن النظر إلى هذا الأمر من خلال الطريقة التي يفسر بها المجلس ما يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. ولاحظ أحد المتكلمين أنه كان هناك عدة حالات لتراعات وأعمال عنف مسلحة حول العالم لم تجد طريقها إلى جدول أعمال المجلس، إذ إنها لم تعتبر أخطاراً تهدد السلام والأمن الدوليين. غير أنها أثّرت في جموع غفيرة من الناس، وأثارت في أذهانهم تساؤلات عن الأسباب التي حثت بالمجلس إلى عدم التدخل. واقترح أن يضع المجلس مجموعة أوضح من المبادئ التوجيهية بخصوص توقيت التدخل في نزاع من النزاعات. وأضاف متكلم آخر أن هذا الموضوع يكتسب أهمية خاصة نظراً لظهور تهديدات وتحديات جديدة على جدول أعمال المجلس، من قبيل المخدرات والجريمة المنظمة.

واعتبر أحد المشاركين في المناقشة أن المجلس لم يكن صريحاً في ردوده كما ينبغي، إذ كثيراً ما تصوغ المصالح السياسية الضيقة الردود التي ينبغي أن تقوم على مبادئ معيارية أوسع نطاقاً. ولاحظ، على سبيل المثال، أن بعض الأعضاء يريدون إرجاء إحالة الرئيس

عمر البشير إلى المحكمة الجنائية الدولية لأسباب سياسية، بغية إتاحة مزيد من الوقت من أجل تسوية النزاعات في المنطقة، في حين يسعى آخرون إلى إحالة إسرائيل وحماس إلى المحكمة استنادا إلى النتائج الواردة في "تقرير غولدستون". وأعرب متكلم آخر عن موافقته فصريح أن تلك المبادئ أكثر أهمية واستدامة من السياسة، في حين أضاف متكلم ثالث أن ثمة بعض المبادئ المقبولة عالميا وأنه يمكن للأعضاء المنتخبين المساعدة في صياغة أعمال المجلس وفقا لذلك.

وأعرب مشارك آخر عن معارضته الشديدة مؤكدا أن المجلس ليس بهيئة أكاديمية. وقال إن المجلس "كيان سياسي" بدرجة شديدة. إذ يعمل تحت ضغط متواصل من الجبهة المحلية، ومن الاعتبارات السياسية الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام. وعلق قائلا إنه ليس من المستغرب عدم تفاعل المجلس بنفس الدرجة مع كل حالة من الحالات المعروضة عليه. ورأى أن لكل حالة طابعها المتفرد، وأنه ينبغي تقييمها تبعا لسجلها التاريخي والظروف المحيطة بها. وأكد أن أحد أسباب فعالية المجلس يكمن في قدرته على الفصل في كل تحد على أساس كل حالة على حدة. ورأى أن المجلس سيصبح دونما فعالية في اليوم الذي يفقد فيه هذه القدرة. ورأى متكلم آخر أن التنقل بين هذين المنظورين المتباينين لا يزال يشكل تحديا للمجلس في السنوات القادمة.

وعلى مدار المناقشات، أشير إلى عدد من التحديات التي ستواجه الدفعة القادمة من أعضاء المجلس خلال العامين القادمين؛ إذ ستحظى القضايا الأفريقية مرة أخرى بالأهمية وستستغرق الكثير من وقت المجلس. وهذه التحديات تشمل: المرحلة الانتقالية من عمل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والتشبث بإحراز تقدم في السودان، حيث من المقرر إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٠ وإجراء استفتاء في عام ٢٠١١؛ ومسائل الحوكمة في غرب أفريقيا؛ والصومال ودور بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. أما فيما يخص الحالات خارج أفريقيا، فقد أكد المتكلم أن المجلس لم يناقش مسألة أفغانستان "كما ينبغي"، وأنه من المهم جدا تعزيز بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وإضافة إلى ذلك، سيتعين على المجلس استعراض الحالي قبرص ونيبال، حيث ينبغي النظر في استراتيجيات للخروج من هناك. وأشار إلى أنه سيتعين على المجلس أيضا إيجاد دور بناء بدرجة أكبر ليضطلع به في دعم التسويات السلمية للنزاعات في الشرق الأوسط. ومن القضايا الأخرى ذات الأولوية التي ستواجه المجلس قضايا عدم الانتشار المتصلة بجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والعلاقة بين حفظ السلام وبناء السلام والوساطة. ويرى مشارك آخر أن "تقرير غولدستون" قد يطرح تحديا خلال هذه الفترة أيضا.

الجلسة الثانية طرائق العمل

مدير الجلسة:

السفير يو كيو تاكاسو

الممثل الدائم لليابان

المعلقون:

السفير إرطغرل أباكان

الممثل الدائم لتركيا

السفير ليو زينمين

نائب الممثل الدائم للصين

في هذه الجلسة، قدّم الأعضاء الحاليون استعراضا عاما لطرائق عمل المجلس وبعض المقترحات بشأن كيفية تحسينها. وكان من بين البنود التي نوقشت هيكلية الاجتماعات والمشاورات والشكل الذي تُجرى به، والعلاقة بين المجلس ومختلف الجهات المتحاوره، ومسؤوليات الرئيس.

وجهات النظر المختلفة بشأن طرائق عمل المجلس

أبرز أحد المشاركين نقطتين تضمّنتهما ورقة المعلومات الأساسية التي أعدها البروفسور لاك. وأولاهما تصف مجلس الأمن بأنه "أكثر أجهزة الأمم المتحدة قدرة على التكيف"، أمّا الثانية فتؤكد أن تغيير طرائق العمل ليس غاية في حد ذاته. وانطلاقا من هاتين النقطتين، أشار المتكلم إلى أن العديد من التغييرات التي يلزم إدخالها على طرائق عمل المجلس كانت قد وردت في مذكرة رئيس المجلس التي جرى توزيعها في تموز/ يولييه ٢٠٠٦ (S/2006/507). ولاحظ وجود اتفاق واسع بين الجالسين حول طاوله هذه الجلسة على أن هذه الورقة تضمّ كل ما يلزم قوله بهذا الشأن. ورأى أن المشكلة لا تكمن في تحديد ما يلزم القيام به، بل في كيفية التنفيذ. وأشار أحد المشاركين في المناقشة إلى أن الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى يقوم حاليا باستعراض المذكرة لتحديد ما نُفّذ من محتواها وما لم يُنفّذ، وحثّ جميع المشاركين على قراءتها بعناية.

وأكد بعض المشاركين أن المجلس يتسم بثقافة فريدة من حيث طرائق العمل، وأن تغيير هذه الثقافة قد يستغرق أجيالا، وشددوا على أن السبيل الوحيد للنجاح هو المثابرة في تنفيذ التغييرات. فينبغي مثلا عندما يتقرر إجراء تحسين ما أن يُمارس هذا التحسين بصورة متكررة، فالتقدم المحرز على صعيد طرائق العمل قد تبدد في بعض الحالات بمرور الوقت لأنه لم يجر استغلاله. وساق المتكلم مثلا على ذلك تقرير مجلس الأمن السنوي المقدم إلى الجمعية العامة لعام ٢٠٠٢ الذي أعدّ مقدمته وفد سنغافورة (التي كانت في ذلك الوقت دولة عضو في المجلس). فقد كانت تلك المقدمة تحليلية المنهج ومثيرة للاهتمام، ولكن المجلس ارتدّ، للأسف، في السنوات اللاحقة إلى ذات الأسلوب القديم لإعداد التقارير.

وعلى حدّ قول مشارك آخر في المناقشة، ليست هناك حاجة إلى إحداث ثورة في طرائق العمل، فالمجلس هو سيّد الموقف فيما يتعلّق بإجراءاته. ثم استدرك قائلا إنه لا ينبغي للمجلس مع ذلك أن يتجاهل أن يحمل أعضاء المنظمة الأوسع نطاقا همّ بشكل خاص بطرائق عمل المجلس. وأشار في هذا الصدد إلى المناقشة المفتوحة التي جرت في آب/أغسطس ٢٠٠٨ بشأن تنفيذ المذكرة (S/2006/507)، حيث أخذ الكلمة العديد من الدول غير الأعضاء في المجلس، وطالبت هذه الدول بإضفاء مزيد من الشفافية والكفاءة والمساءلة والشرعية والاحترام على طرائق عمل المجلس.

وأبدى العديد من المتكلمين تعليقات على مسألة وجوب التوصل إلى التوازن الصحيح بين الفعالية والشفافية والكفاءة في عمل المجلس. ولاحظ أحد المشاركين أنه من المهم أن تؤخذ في الاعتبار صورة المجلس في أعين الجمهور الخارجي. وقال إنه قد ورد مرارا في التحليلات التي قام باستعراضها ذكر مسائل الديمقراطية والشفافية والقانونية، أو انعدام هذه الأمور، عند التعليق على طرائق عمل المجلس. فالدول الأعضاء الأخرى وعموم الجماهير على السواء تتوقّع من المجلس إجراء المداولات على النحو السليم والتحاجّ بالأسانيد المنطقية لدى تناول القضايا الهامة. وأشار مشارك آخر في المناقشة إلى أن شرعية المجلس تُستمدّ بدرجة كبيرة من الاحترام الذي يحظى به المجلس من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولذا يجدر بأعضاء المجلس أن يكفلوا له طرائق العمل التي تمكّنه من نيل ثقة مجموعة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بنطاقها الأوسع، وثقة الجمهور العالمي.

وأشار أحد المشاركين، في معرض تعليقه على حتمية المفاضلة بين الشفافية والكفاءة، إلى أنه بينما قد يكون في الإكثار من عقد الجلسات الرسمية مساس بالكفاءة، فإنه أمر مفيد على صعيد الشفافية. وقال متكلم آخر إنه وإن أُحرز تقدّم جيد على صعيد الشفافية مع التوسّع في عقد الاجتماعات المفتوحة وزيادة تيسر الحصول على المعلومات، فإن

المجلس بطبيعته هيئة شبه تنفيذية، خلافاً للجمعية العامة. وهذا يعني وجوب أن يكون هدف المجلس الأهم هو الكفاءة، لا الشفافية. ولئن كانت زيادة الشفافية أمراً مفيداً، فإن الشفافية الأقل تعني أحياناً مزيداً من الكفاءة.

وقال أحد المشاركين في المناقشة إنه يمكن أن تُستمدَّ بعض الدروس القيّمة من لجنة بناء السلام بخصوص أساليب العمل الناجحة. وقال إن من بين تلك الدروس أن ما تقوم به اللجنة من أعمال يَخَصُّ بدرجة كبيرة بلدانا يعينها ممّا يجعله أكثر تركيزاً، وأن لدى اللجنة "وجوداً أكثر كثافة" في الميدان، وأن مداولاتها تميل إلى الطابع غير الرسمي بدرجة أكبر، وأنها دائماً ما تشرك البلد المعني لدى وضعها الاستراتيجيات والخطط القطرية. ويقوم رؤساء التشكيلات المعنية ببلدان معينة التابعة للجنة بزيارات ميدانية منتظمة، كما أن اللجنة تتمتع بفعالية أكبر من حيث طريقة تعاملها مع أصحاب المصلحة. غير أنه، كما لاحظ متكلم آخر، بينما يكون من المفيد أحياناً أن تتولّى بضعة "بلدان مهمّة" في المجلس الدور القيادي حيال قضية ما، فإن هذا يعني عملياً أن يكون معروضاً على سائر الدول الأعضاء مشاريع وثائق لم يكن لها دور يُذكر في صياغتها.

وسلم أحد المشاركين في المناقشة بوجود بعض المزايا في الإبقاء على شيء من المرونة في التنبؤات المتعلقة بالجلسات المقبلة، ولكنه أعرب عن انزعاجه لكون النظام الداخلي للمجلس لا يزال يُطلق عليه اسم "النظام الداخلي المؤقت" بعد مضي أكثر من ستين عاماً على تأسيس المنظمة الدولية. واقترح أن يتحرك الأعضاء صوب إضفاء الصفة الرسمية على ما هم متفقون عليه من قواعد، وإلا فليتحلوا عنها كلياً. وخالفه مشارك آخر الرأي بشدّة، قائلاً إن محاولات تعديل طرائق العمل قد باتت بمثابة "جانب هامشي" بالمقارنة بالأعمال الأهم التي ينظر فيها المجلس. فالنظام الداخلي، سواء أكانت تُطلق عليه صفة "المؤقت" أم لا، يظل يمثّل المبادئ التوجيهية الرسمية لعمل الهيئة. وقال مشارك آخر في المناقشة إن دور المجلس قد تعيّر، فقراراته أصبحت الآن تؤثر على القانون الدولي، إذ أصبح المجلس هيئة شبه قضائية أو شبه تشريعية. ولذا يجب على المجلس دوماً أن يتصرّف على ضوء أفضل ما يتوافر لديه من معلومات، متحلياً في ذلك بحسّ التناسب.

وعلق العديد من المشاركين على كون المنظور الذي يُنظر من خلاله إلى المسائل المتصلة بطرائق عمل المجلس يميل لأن يكون مختلفاً لدى الأعضاء الدائمين عنه لدى الأعضاء غير الدائمين. وقال بعض المشاركين في المناقشة إن الأعضاء الدائمين يتمتعون بميزة تكوّنت على مرّ السنين تتمثّل في ذاكرة مؤسسية أطول وعلاقات عمل أوثق مع الشركاء الخارجيين. وحثّ أحد المتكلمين الأعضاء المنتخبين حديثاً على أن يقوموا، على سبيل التعويض، بإقامة

علاقات عمل قوية مع الأمانة العامة نظرا لما تتمتع به من معرفة عميقة ومرجعية. بممارسات المجلس السابقة والحالية. وأعرب مشارك آخر عن رأي مفاده أن الفهم العميق لنظام المجلس الداخلي وطرائق عمله سيكون بمثابة تعزيز لموقف الأعضاء المنتخبين لدى تعاملهم مع الأعضاء الدائمين. وقال أحد المشاركين في المناقشة إن ما بين الأعضاء الدائمين من وحدة بخصوص بعض المسائل لأمر مدهش. وردًا على ذلك، أبدى متكلّم آخر تعليقا مفاده أن الدول الخمس الدائمة العضوية تتعاون أفضل ما تتعاون بخصوص المسائل المؤسسية لأن منظوراتها الأطول أجلا تنزع إلى إيلاء قيمة كبيرة للسوابق ولا تتخاذ الإجراءات وفقا للنظام. وأبرز عدد من المشاركين كون حلقة العمل المعنونة "الانطلاق حثيثا إلى العمل" قد روعي في تصميمها، فيما روعي، تمكّن الأعضاء المنتخبين حديثا من الاندماج بشكل أكثر نجاحاً مع الأعضاء الحاليين في المجلس من خلال تعرّفهم على طرائق عمل المجلس وثقافته قبل بدء عضويتهم. وأبدى بعض هؤلاء المشاركين تعليقا مفاده أنه على الرغم من تباين وجهات النظر إزاء بعض المسائل، فإن بين أعضاء المجلس كافة علاقات عمل طيبة للغاية تنم عن درجة عالية من التحلي بروح الزمالة والتعاون والمهنية.

الجلسات والمشاورات

كان هناك اتفاق واسع بين المشاركين في حلقة العمل على أن كثرة عدد جلسات المجلس ومشاوراته تلقي بعبء ثقيل على كاهل وفود الدول الأعضاء. وعُزي ذلك، جزئيا، إلى أن الجلسات باتت تستغرق وقتا أطول، فهذا يُشعر كل عضو بأن عليه التزاما بأن يدلي ببيان بغضّ النظر عما إذا كانت المسألة محلّ النقاش ذات صلة بمصلحته الوطنية، فهو إن أثر الصمت، فرما يُساء تفسير صمته. وعلاوة على ذلك، فقد أصبحت المناقشات المفتوحة في الغالب مناسبات تمتد إلى يوم كامل لاستيعاب آراء الأطراف المعنية كافة. ونتيجة لذلك، كانت هناك دعوة حظيت بتأييد واسع للاعتماد بدرجة أكبر على الجلسات ذات الطابع غير الرسمي والتشاورية.

وقال أحد المشاركين إنه من المستحيل أن تتم في جلسة مفتوحة مناقشات تفاعلية وقصيرة وينصبّ تركيزها على صلب الموضوع، فالقصد من المحافل العامة هو إعلان المواقف، لا مناقشتها. وأشار المتكلّم نفسه إلى أن التاريخ قد أثبت أنه كلما كانت الجلسات أكثر انفتاحا وزادت مشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس، كلما قلّت فعالية المجلس وقلّ التفاعل فيما بين الأعضاء أنفسهم. وأشار مشارك آخر في المناقشة إلى أن أعضاء المجلس المنتخبين حديثا سيدهشون لكثرة ما يتكرّر إلقاء أعضاء المجلس خلال المشاورات بيانات كان بوسعهم أن يدلّوا بها على الملأ. وأعرب المتكلّم عن رأي مؤداه أن ثقافة السرية التي

تسود المجلس تحمل الأعضاء على عقد مشاورات لسماع كلمات لو كانت الجلسة مفتوحة لسمعوها هي ذاتها. وعلاوة على ذلك، فإنه كلما زاد المجلس من العمل الذي يقوم به خلف الأبواب المغلقة، كلما انتقص ذلك من شرعيته.

وللتشجيع على جعل المشاورات تفاعلية بدرجة أكبر، اقترح أحد المشاركين جعل الملاحظات التي يُدلى بها أقصر وأقل رسمية. وحث مشارك آخر الأعضاء على النظر في عدم الإدلاء ببيانات، بشأن مسائل لا تؤثر على مصالحهم الوطنية القائمة. وكما جرى في حلقات العمل التي عُقدت في السابق تحت عنوان "الانطلاق حثيثا إلى العمل"، أُعرب عن الأسف لميل أعضاء المجلس إلى أن يقرأوا في المشاورات غير الرسمية بيانات معدة سلفا. وفي هذا السياق، اقترح أحد المتكلمين أن تقوم الرئاسة بطرح أسئلة بعينها للنقاش بحيث يجري تناولها بشكل مباشر في مداخلات الأعضاء. وفي المقابل، حذّر مشارك آخر في المناقشة، رغم تأييده جعل المشاورات أكثر تفاعلية والملاحظات أقصر، من أن تحبّب الاستعانة بالبيانات المكتوبة يكون أمراً صعباً في الواقع العملي أحياناً. وذلك هو الحال على وجه الخصوص بالنسبة للمسائل المستجدة التي يتعين على الأعضاء أن يستعدّوا لها بصورة أكثر استفاضة. وسلّم مشارك آخر بصعوبة التحلّي عن المداخلات المكتوبة، فاقترح أن يتم على الأقل إنجاز البيانات، وأن يعمل الممثلون الدائمون عن كتب مع موظفيهم للحد من طول الخطب المعدة سلفاً. وأخيراً، لاحظ أحد المتحاورين أن حجم العمل الذي يكون الأعضاء مستعدين لأخذه على عواتقهم له دور هو الآخر في انعدام التفاعلية، فالبيانات المكتوبة تكون أكثر أماناً وإعدادها أيسر.

وكان من بين التوصيات الأخرى التي عُرضت خفض عدد الجلسات المعقودة خصيصاً لاستيفاء متطلبات تقديم التقارير، أو أن يتم، كبديل آخر، تفويض الخبراء لتوليها تخفيفاً لبعض الضغط عن كاهل الممثلين الدائمين أو غيرهم من الدبلوماسيين الرفيعي المستوى. وأشار المشاركون مع التقدير إلى الاستعانة "بالحوار التفاعلي غير الرسمي" في حالة سري لانكا، وهو شكل جديد للجلسات حيث يجتمع أعضاء المجلس بالأطراف المعنية بمسألة ما في جلسة مقصورة على هؤلاء ودون أن تُدرج المسألة في جدول الأعمال الرسمي. وكانت النتيجة إجراء تبادل آراء صريح وبنّاء ولا موارد فيه بشأن التطوّرات الجارية في ذلك البلد.

ورأى أحد المتكلمين أن لكلمة "الاحترام" أهمية محورية عند الحديث عن طرائق العمل. وذكر أن أحد أول التحديات التي جابهها وفده فيما يتصل طرائق العمل كان في جلسة صوت المجلس خلالها على مشروع قرار بفرض جزاءات على جمهورية إيران

الإسلامية. وكان من المقرر أن يكون الممثل الإيراني آخر المتكلمين في الجلسة. غير أن وفد المتكلم رأى أنه ينبغي، من باب الاحترام، أن يُسمح لممثل جمهورية إيران الإسلامية بالتكلم قبل اتخاذ القرار وقبل إدلاء أعضاء المجلس ببيانات تبرير التصويت. وفي النهاية، قام وفد آخر من وفود الدول الأعضاء في المجلس بمفاوضة تمخّضت عن صيغة يبقى بمقتضاها في القاعة جميع الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في المجلس حتى نهاية الجلسة ليستمعوا إلى البيان الإيراني، بدلا من أن يغادروا القاعة بعد إدلاء كل منهم بمداخلته.

وأشار متكلم إلى أن الجلسات والمناقشات المفتوحة ضرورية لتحقيق المساءلة، فأعرب عن أسفه لأنه في كثير من الأحيان، عندما يفرغ أعضاء المجلس الخمسة عشر من التكلم وتأخذ الدول غير الأعضاء الكلمة، تكون القاعة قد أصبحت شبه خالية، ولا يكون بين الجلوس على طاولة المجلس وفي القاعة سوى الممثلين الأدنى مستوى. ومن ثم، فقد تساءل، مع التسليم بأنه من المفترض أن المناقشات المفتوحة وسيلة جيدة للاستماع إلى آراء الدول غير الأعضاء في المجلس، عمّا إذا كانت جلسات كهذه، بمستوى حضورها المتدني، تُفلح في تحقيق هذا الغرض. ولاحظ أحد المتحاورين، في معرض تعليقه على شكل الجلسات والمشاركة، أن هذين الأمرين منصوص عليهما بوضوح في النظام الداخلي المؤقت، فجميع الاجتماعات تكون مفتوحة ما لم يتقرر خلاف ذلك. وانتقد المتكلم الحالات التي لم تتمكن فيها البلدان المعنية مباشرة من المشاركة في المناقشات، أو التي عُقدت فيها الجلسات في شكل مشاورات لكي لا يتم انتقاد دولة ما على الملأ، أو التي استُخدمت فيها الجلسات المفتوحة لكي تُبث الانتقادات على الملأ. وأعرب عن أمله في ألا يكون للمصالح الوطنية من هذا النوع تأثير في المستقبل على ما يقرره الأعضاء بخصوص أشكال الجلسات عندما يكون على المجلس أن يقرّر ما إذا كان ينبغي أن تعقد جلسة ما كجلسة مفتوحة.

علاقة المجلس بمختلف الأطراف المحاورة

كما أشار العديد من المشاركين في المناقشة، فإن مفهوم شرعية ومشروعية إجراءات المجلس يتأثر بنوعية العلاقة التي تجمعها بمختلف الأطراف المحاورة، بما في ذلك الصحافة والمجتمع المدني وباقي أعضاء الأمم المتحدة. واقترح أن يولى اهتمام خاص للبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة، والدول المهتمة أو المتأثرة بمحالات محددة مدرجة في جدول أعمال المجلس. فالطلب المتزايد على عمليات السلام والتعقيد المتزايد لهذه العمليات وارتفاع معدلات الإصابات القتالية بها دفع البلدان المساهمة بقوات وغيرها من الدول الأعضاء إلى السعي إلى تعزيز ارتباطها بالمجلس، ولا سيما في المراحل الأولى من المناقشات بشأن بعثات

حفظ السلام المحتملة، فضلا عن المشاركة في اجتماعات الفريق العامل التابع للمجلس والمعني بعمليات حفظ السلام.

وأثنى العديد من المتكلمين على الارتباط المتزايد للمجلس بالبلدان المساهمة بقوات، وإن كانوا قد دعوا إلى اتخاذ المزيد من الخطوات في هذا الاتجاه. ومع إقرار الحاجة إلى مزيد من الاجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات، رأى العديد من المشاركين أن السؤال الحقيقي هو كيفية تحسين فعالية الاجتماعات المعقودة. فمن الضروري أن يكون جميع المشاركين، بما في ذلك إدارة عمليات حفظ السلام والبلدان المساهمة بقوات، على أتم الاستعداد والتركيز، مع معرفة القضايا التي يريدون مناقشتها. واقتُرح أيضا تشجيع الأمانة العامة على طرح القضايا العالقة قبل انعقاد الاجتماعات للمساعدة على تيسير الحوار. وبالمثل، ذكر متكلم آخر أنه سيكون من المفيد تقديم الأسئلة مسبقا، كي تكون الاجتماعات التي تُعقد مع البلدان المساهمة بقوات أكثر تركيزا، وتكون الأمانة العامة أكثر استعدادا للرد على الأسئلة. ووفقا لأحد المشاركين في المناقشة، فإن المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات غالبا ما تجري في مرحلة متأخرة جدا من المناقشات المتعلقة ببعثات حفظ السلام المحتملة، في حين اتفق آخر على أن التفاعل مع البلدان المساهمة بقوات ينبغي أن يكون أكثر "منهجية وكثافة وأن يتم في المراحل الأولى". واقتُرح أن ينظر المجلس في إمكانية إطلاع البلدان المساهمة بقوات على مشاريع القرارات، حتى تتمكن هذه البلدان من المساهمة في صياغة النص خلال عملية التفاوض. فمن شأن تدفق المعلومات في كلا الاتجاهين أن يمكن الأعضاء من اتخاذ قرارات أكثر استنارة بشأن الحالات التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراءات بشأنها.

ونوقش أيضا استخدام اجتماعات "١+١٥" التي تجمع أعضاء المجلس بالطرف المعني، مما يتيح للأعضاء فرصة الاستماع إلى رواية الطرف الآخر. وفي هذا السياق، شجع بعض المتكلمين على زيادة استخدام الاجتماعات غير الرسمية مع البلدان المعنية. واعتُبر أيضا استخدام هذه الصيغة على أنه رد إيجابي على شواغل أعضاء المنظمة ككل بشأن فرص الإسهام في مناقشات المجلس التي لها صلة خاصة بمصالحهم. ورأى متكلم آخر أنه قد يكون من المفيد أيضا زيادة مشاركة البلدان المضيفة لعمليات حفظ السلام في المداورات المتعلقة بالبعثات والولايات، وذلك لتسهم بوجهات نظرها ومعارفها المتخصصة في تعزيز القدرات التحليلية والتنفيذية للمجلس. وأشار أيضا إلى اجتماعات "صيغة آريا" باعتبارها وسيلة لتعزيز التفاعل مع الخبراء والأعضاء ككل بطريقة غير رسمية وأكثر تواترا.

وأشار أحد المشاركين إلى أن مصداقية المجلس ترتبط بمخوضه للمساءلة أمام الدول الأعضاء. وعلى سبيل المثال، أشار إلى أنه عندما تسأل الدول غير الأعضاء في المجلس

لماذا يختار المجلس التدخل في حالات معينة دون غيرها، ينبغي لأعضاء المجلس أن يكونوا قادرين على الإجابة. وفي رأي مؤيد، أشار متكلم ثان إلى أنه رغم أن مجلس الأمن ليس مسؤولاً بصورة رسمية أمام الجمعية العامة، فإنه مسؤول أمام جميع الأعضاء عن صون السلام والأمن الدوليين. وما دامت الجمعية العامة تمثل أعضاء الأمم المتحدة كافة، فقد دعا إلى تعزيز التفاعل والتعاون بين مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ودعا مشارك آخر إلى عقد مزيد من الاجتماعات المنتظمة بين رؤساء الهيئات الثلاث. واقترح دعوتهم إلى غداء العمل الذي يعقده المجلس مع الأمين العام، على أن يترك ذلك لتقدير الأمين العام.

ورغم أن بعض المشاركين حثوا على زيادة التفاعل مع وسائل الإعلام والمجتمع المدني، فإن أحد المتكلمين أشار إلى وجود تناقض متأصل في السعي إلى عقد اجتماعات أقصر وأكثر تركيزاً، مع الدعوة في نفس الوقت إلى زيادة عدد المشاركين والطابع غير الرسمي للمناقشات. وأشار إلى أنه إذا كانت غرفة المشاورات مليئة بممثلي وسائل الإعلام أو المنظمات غير الحكومية، فإنها ستتحول إلى منتدى تجدد فيه الدول الأعضاء نفسها ملزمة بالتعبير عن مواقف رسمية. وقال بأنه كلما زادت مشاركة غير الأعضاء في أعمال المجلس، كلما قلّ الطابع التفاعلي للمجلس، وكلما قلّ حجم ما ينجزه من أعمال.

مسؤوليات رئيس المجلس

تناول العديد من المتكلمين في تعليقاتهم أدوار ومسؤوليات رئيس المجلس. وشددوا على أنه يمكن أن يكون انتخاب أحد الأعضاء للرئاسة لحظة يختلط فيها الشعور بالتحدي والرضى في آن واحد. لكن مهمة الرئاسة ليست سهلة على الإطلاق. فرئيس مجلس الأمن، كما أشار إلى ذلك أحد المشاركين، يجب أن يتولى مسؤولية الدعوة إلى عقد اجتماعات المجلس باسم المجلس وتسيير الإجراءات. ويُتوقع من الرئيس أن يشجع الأعضاء على التوصل إلى توافق في الآراء كلما أمكن ذلك. وقال أحدهم إن الدور العام للرئيس باعتباره متحدثاً باسم المجلس صعب للغاية لأنه يتعين عليه أن يتحدث إلى وسائل الإعلام ويعبّر بموضوعية عن الحالة السائدة بين الأعضاء بشأن العديد من القضايا المعروضة على المجلس. وشكا مشارك آخر من أن هذه المهمة تزداد صعوبة عندما يغادر بعض الممثلين الدائمين قاعة المجلس أثناء انعقاد الجلسات للتحديث إلى الصحافة، ثم يعودون بعد ذلك للتأثير على النتيجة التي ينتهي إليها المجلس. فمثل هذا السلوك يقوض قدرة الرئيس على القيام بدور الناطق باسم المجلس. وسيكون من الأفضل السماح للرئيس بأن يكون أول من يلتقي بالصحافة لينقل إليها بجمل انطباعات أعضاء المجلس ككل.

ولمعالجة هذه الشواغل، أوصى أحد المتكلمين بإعطاء قدر أكبر من المرونة للرئيس في التحدث إلى وسائط الإعلام وهامش أكبر من الحرية في تحديد الطريقة التي يتفاعل بها المجلس مع غير الأعضاء. وفي الحالة الأخيرة، فإن الرئيس هو من يقرر مشاركة الدول غير الأعضاء في المشاورات التي تؤثر عليها بصفة خاصة. وبالإضافة إلى ذلك، اقترح هذا المشارك أن يُسمح للرئيس بتنظيم جلسة إحاطة لغير الأعضاء في المجلس، وذلك في نهاية كل فترة من فترات الرئاسة.

وبالنظر إلى الشواغل التي أعرب عنها خلال الدورة الأولى بشأن طول مدة اجتماعات المجلس ومداولاته، أشار أحد المشاركين إلى تزايد حجم البيانات الرئاسية أيضا. وكما عبّر عن ذلك متكلم آخر، فعلى الرغم من أن عدد البيانات قد يكون آخذا في الانخفاض، فإن عدد كلماتها على ما يبدو آخذ في الازدياد. وذكّر أحد المشاركين في المناقشة باقي المشاركين بأن قيمة البيانات الرئاسية لا تنبع من طولها، بل من طابعها المحدد والملموس. ولذلك حثّهم على صياغة نصوص أقصر وأكثر تركيزا كلما دعت الضرورة إلى إصدار بيان رئاسي.

الجلسة الثالثة

بعثات مجلس الأمن ولجانه وأفرقته العاملة

مدير الجلسة:

السفير كلود هيلر

الممثل الدائم للمكسيك

المعلقون:

السفير توماس ماير - هارتنغ

الممثل الدائم للنمسا

الوزير المستشار نيكولا دو ريفيير

نائب الممثل الدائم لفرنسا

في البداية، أشير إلى أن الهيئات الفرعية لمجلس الأمن تضطلع بدور معياري متزايد الأهمية، لأنها تتناول مسائل موضوعية أساسية، مثل الإرهاب وحفظ السلام. ودُعي كذلك إلى إجراء مزيد من المناقشات بشأن الطبيعة المحددة لعلاقة مجلس الأمن بلجنة بناء السلام.

وبالإضافة إلى مناقشة الدور المتنامي للجان وأفرقة الخبراء المنبثقة عن مجلس الأمن، نظرت الجلسة الثالثة في الخصائص الأساسية للبعثات الميدانية لمجلس الأمن وفوائدها والتحديات التي تواجهها.

بعثات مجلس الأمن

اتفق العديد من المشاركين على أن البعثات الميدانية لمجلس الأمن تمكن من الاطلاع مباشرة على الظروف السائدة على الصعيد المحلي، وإعطاء فكرة أكثر واقعية لأعضاء المجلس عن النتائج الفعلية للعمل الذي يقومون به في المقر. فهي تتيح فرصة للالتقاء برؤساء الدول وأطراف النزاع وممثلي المجتمع المدني وغيرهم من الجهات الفاعلة المحلية، وكذلك بمسؤولي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وأشار أحد المتكلمين، على سبيل المثال، إلى أن الرحلات التي قام بها مع المجلس إلى هايتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية مكنته من تحسين فهمه لأعمال النهب في سبتي سولاوي، ومشاكل حقوق الإنسان في غوما، ووجهات نظر الرئيس كاييلا وأعضاء مجلس الشيوخ في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأضاف مشارك آخر أن هذه البعثات تجعل أعضاء المجلس أكثر وعياً بالآثار المترتبة على القرارات التي تتخذ في نيويورك.

كما أن بعثات المجلس تمكن الأعضاء من تحسين فهمهم لآليات عمل بعثات حفظ السلام. وبما أن هذه البعثات أصبح لها دور أكثر مركزية في عمل المجلس، فإنها تستقطب مستوى أعلى من التغطية الصحفية. وبإمكان المشاركين في البعثات أن يلتقوا بمحاورين على أعلى المستويات، وهو ما يمكنهم من إيصال الرسائل والدفع مباشرة باتجاه تنفيذ قرارات المجلس. ووفقاً لأحد المتكلمين، فإن بعثات المجلس تتيح أيضاً فرصة جيدة لتوثيق الروابط مع باقي أعضاء المجلس واكتساب فهم أعمق لمواقف وتصورات زملائهم، فضلاً عن أطراف النزاع.

وأنثرت أيضاً مسألة تأثير هذه البعثات على البلدان المضيضة باعتبارها مدعاة للقلق. ورأى أحد المتكلمين أنه على الرغم من كون التفاعل مع الميدان أمراً مفيداً، فإن البعثات تقوض أحياناً القدرات المحلية، ولا تشرك جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في عملية البحث عن حلول مستدامة للنزاعات المسلحة. وبالتالي، فإن البعثات يجب أن تسعى إلى دعم احتياجات الناس على أرض الواقع. وبالمثل، اقترح أحد المشاركين أن يقوم المجلس، ابتغاء تحسين أدائه، بإعلام البلدان المضيضة بأهداف البعثة حتى تكون الاجتماعات المعقودة خلال هذه الرحلات بناءة بدرجة أكبر. وأوصي كذلك بأن تقوم الوفود المشاركة في البعثة بإيصال رسائل مجلس الأمن على نحو أفضل - بما في ذلك ما يتعلق بقييم المجلس وقواعده وتوقعاته -

لدى زيارة البلدان المضيئة. وأشار مشارك آخر، وهو يحث أعضاء المجلس على التخطيط للبعثات على نحو أفضل، إلى أنه ينبغي إبلاغ البلدان موضوع الزيارة بأن المجلس يعتزم زيارتها قبل القيام بالزيارة بوقت كاف، والقيام بكل ما يلزم لكفالة أن تُعقد جميع الاجتماعات المقررة مع المحاورين كما هو مخطط لها. ولكفالة إجراء مناقشات أكثر استنارة بعد العودة إلى نيويورك بشأن مضمون بعثات مجلس الأمن، أكد أحد المشاركين أنه سيكون من المفيد أن تترجم تقارير البعثات إلى جميع اللغات الرسمية قبل إجراء مشاورات بشأن القضايا التي أثرت فيها.

وفيما يتعلق بترتيبات بعثات المجلس، أشير إلى أن لكل بعثة اختصاصات محددة سبق التفاوض بشأنها في المقر على مستوى الخبراء. وفي الحالات التي يزور فيها المجلس عدة بلدان في إطار بعثة واحدة، تحدد اختصاصات محددة لكل مرحلة من مراحل الرحلة. ويكون لكل بعثة رئيس، عادة ما يكون سفير الوفد الذي تولى تنسيق المسألة للمجلس في نيويورك. وفي بعض الأحيان، يكون هناك العديد من رؤساء البعثات في نفس الرحلة عند زيارة العديد من البلدان.

وفيما يتعلق بتنظيم البعثات، فإن الأمانة العامة تقوم بتيسير تمويل البعثات والمساعدة في إعداد برنامج الاجتماعات واتخاذ الترتيبات الإدارية اللازمة للمشاركين. وأشار أحد المتكلمين إلى أنه عادة ما يكون هناك مشارك واحد من كل بلد عضو من أعضاء المجلس، على الرغم من أنه تم تنظيم بعثات أصغر حجما في الماضي. وعادة ما يصطحب رئيس البعثة أحد الخبراء، على نفقة وفد بلده، بينما يسافر الآخرون عادة لوحدهم. وردا على شكوى من أحد المشاركين بشأن السبب في السماح لبعض السفراء باصطحاب خبير، في حين لا يسمح بذلك للبعض الآخر، أوضح مشارك آخر أنه كان بإمكان السفراء فيما مضى، عندما تسمح بذلك الترتيبات اللوجستية، أن يصطحبوا معهم خبيرا واحدا على نفقة وفد بلدهم. وعادة ما يقوم المنسقون السياسيون بالتخطيط لبعثات المجلس في وقت مبكر جدا، على الرغم من أن بعض البعثات نظمت خلال مهلة قصيرة جدا. وعلى سبيل المثال، فقد نظمت بعثة المجلس لعام ٢٠٠٧ المتصلة بقضية كوسوفو في ظرف أسبوعين فقط.

وكقاعدة عامة، فإن المجلس يزور البلدان والمناطق المدرجة في جدول أعماله، حيث ما زالت البلدان الأفريقية تشكل الوجهة الرئيسية. وعلّق أحد المتكلمين على ضرورة الحرص على أن يكون برنامج البعثات متوازنا، مستشهدا في ذلك بحالة أمضى فيها المجلس ثلاثة أيام في كل من هاييتي وأفغانستان، في حين زار خمسة بلدان أفريقية في غضون أسبوع واحد فقط. وأشار مشاركة ثان في المناقشة إلى أنه بالنظر إلى الحضور الكبير للأمم المتحدة في

أفريقيا، فإنه من المستحسن تنظيم زيارة سنوية لغرب أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى. وأوصى مشارك ثالث، من جهته، بإيفاد بعثة للمجلس إلى أفغانستان أو تيمور - ليشتي أو بلد آخر من بلدان آسيا في عام ٢٠١٠، ذلك أن المجلس لم يقم بزيارة أي بلد آسيوي في عام ٢٠٠٩.

لجان الجزاءات وغيرها من الهيئات الفرعية

شدد العديد من المتكلمين على عبء العمل الكبير الواقع على عاتق لجان مجلس الأمن. وبالنسبة للأعضاء غير الدائمين، كان ترؤس كل الهيئات الفرعية تقريبا ينطوي على مزايا بقدر ما ينطوي على عيوب. فهو، من ناحية، يتيح لهم فرصة للقيام بأدوار قيادية في المسائل البالغة الأهمية. وهو، من ناحية أخرى، مثلما قال أحد المشاركين مازحا، قد يكون طريقة ذكية لإبقاء الأعضاء المنتخبين مشغولين بصورة دائمة. وأشار اثنان من المتكلمين إلى عبء العمل الكبير وضرورة التقيد بمختلف المواعيد النهائية، ووصفا هذا العمل بأنه يمثل تحديا، وإن كان مجزيا في الوقت ذاته. ووصف مشارك آخر عمل لجنة الجزاءات بأنه عادة ما يكون هادئا، وإن كانت تتخلله فترات من النشاط المحموم. فهناك مواعيد نهائية لا بد من التقيد بها لتقديم تقارير اللجان (وأفرقة الخبراء). وتعد بعض اللجان جلسات أسبوعية ذات طبيعة مرهقة. وأشار إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن القاعدة والطالبان كمثال على ذلك. كما أشار إلى أن عمل بعض اللجان لا يمكن فصله عن السياق السياسي الذي تعمل فيه. فاللجان التي تبدو خاملة، على سبيل المثال، يمكن أن تنشط بصورة مفاجئة، تبعا لتطورات الأحداث. فاللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) التي يتركز عملها على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، على سبيل المثال، والتي ظلت خاملة نسبيا لفترة من الزمن، قد شهدت فورة في النشاط في الأشهر الأخيرة، استجابة لعمليات إطلاق الصواريخ من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبالمثل، فإن أعمال العنف المسلح في السودان تركز الاهتمام على اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، التي تشرف على الحظر المفروض على توريد الأسلحة.

وسلط أحد المشاركين في المناقشة الضوء على أدوار ومسؤوليات رؤساء اللجان. وقال في تعليقه إن الرئاسة الفعالة للجنة من اللجان تستلزم أن يستمتع المرء بالعمل مع الشباب. فباستثناء الرئيس، عادة ما يمثل الوفود دبلوماسيون من الشباب أو من الدرجات الوسطى ممن يتميزون بالجد والطموح في عملهم. وشجع المتكلم سائر الممثلين الدائمين على ترشيح موظفين صغار من ذوي الاقتدار، حيث أن من الأهمية أن يتعاون الدبلوماسيون على نحو ممتاز في المناقشات الموضوعية داخل اللجان. وكمثال على ذلك، خص هذا المتكلم

بالذكر اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). ومع إشارته إلى تفرد كل حالة من الحالات التي تعالجها اللجنة، فقد شدد على أن تحليلها يستلزم معرفة قوية بالإجراءات القانونية الواجبة الاتباع وبسيادة القانون. وأضاف أنه سيكون من المفيد بنفس القدر أن يكون بمقدور رؤساء اللجان تطوير علاقة عمل مع البلدان التي تبحث اللجان أوضاعها، حيث أن العلاقة الناجحة ستتيح تبادل المعلومات على نحو منتظم. وعلاوة على ذلك، ففي حالات منع الخبراء من السفر إلى بلدان خاضعة للجزاءات بسبب رفض منحهم تأشيرات دخول، سيكون بمقدور رئيس اللجنة أن يحاول حل المشاكل مباشرة مع البعثة المعنية لدى الأمم المتحدة.

وأشار عدة مشاركين إلى أنه نظراً لأن اللجان تعمل على أساس توافق الآراء، فإن التوصل إلى اتفاق فيها كثيراً ما يكون أكثر صعوبة من التوصل إلى اتفاق في المجلس. ومن ناحية أخرى، أشار عدة متكلمين إلى أنه في الحالات التي يصعب فيها التوصل إلى توافق في الآراء في لجنة من اللجان، يكون أمام رئيس اللجنة خيار طرح المسألة على مستوى السفراء في المجلس. ومع ذلك، رأى أحد الأعضاء أنه سيكون من المستغرب أن يتمكن عضو على مستوى الهيئة الفرعية من منع اتخاذ قرار، ومنع النظر في مسألة ما أمام المجلس نفسه أساساً. ورغم صعوبة الوصول إلى توافق الآراء في بعض الأحيان، فقد أكد مشارك آخر في المناقشة أن الأمر يستحق المحاولة نظراً للرسالة التي ينقلها الإجماع في المسائل الحساسة المتصلة بالجزاءات ووضع القواعد. وتعليقاً على أساليب عمل اللجان، شدد أحد المشاركين على ضرورة ترجمة الوثائق ذات الصلة قبل مناقشتها بوقت كاف في اجتماعات الهيئات الفرعية. وتكلم آخر عن أهمية الحفاظ على علاقات عمل طيبة فيما بين اللجان، وأفرقة الخبراء، وعمليات حفظ السلام أو البعثات السياسية الخاصة، والأمانة العامة. وأشار إلى أن البعثات الميدانية تلعب دوراً هاماً في تنفيذ الجزاءات التي يفرضها المجلس.

أفرقة الخبراء

جرت مناقشة مستفيضة لمهام أفرقة الخبراء، تناولت ضمن ما تناولت علاقتهم باللجنة التي يُكلفون بالعمل معها. وتناولت إحدى المتكلمات دور الخبراء الذين يساعدون أنظمة الجزاءات، وكذلك اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ولجنة مكافحة الإرهاب، فشددت على ضرورة زيادة الشفافية في اختيارهم. ورأت أنه يجب تقييم عملهم بصورة أوثق، وأن الجنسيات التي ينتمي إليها أعضاء الفريق ينبغي أن تكون أكثر تمثيلاً لعضوية الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً. ورداً على ذلك، استشهد أحد المشاركين باللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) كمثال. ففي تلك الحالة، يقدم الخبراء، المختارون من

أنحاء العالم، الدعم إلى اللجنة على المستوى الفكري وعلى مستوى ما يملكونه من قدرات مهنية. والأمين العام هو الذي يعين الخبراء، بعد التشاور مع أعضاء اللجنة. وبمجرد تعيين الخبراء، فإنهم يشروعون في إنتاج مجموعة متنوعة من التقارير، وعادة ما يُنشر التقرير النهائي لفريق الخبراء على الجمهور العام. وفي نفس الوقت، فإن كل لجنة تقرر في كل حالة على حدة ما إذا كانت ستتبع توصيات فريق خبراءها. ففي بعض الحالات، تكون تقارير الخبراء محل خلاف، ويكون لأعضاء اللجنة تقييمات متباينة لها. وحسبما قال أحد المشاركين في المناقشة، فإن هذا ما حدث بالنسبة لتقرير فريق الخبراء المقدم إلى اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان/دارفور. فقد جاء تقييمه مختلفاً في نظر أعضاء اللجنة، ومن ثم لم يسفر عمل اللجنة عن نتيجة متفق عليها بالإجماع.

الجلسة الرابعة

الدروس المستفادة: ملاحظات المشاركين في دورة عام ٢٠٠٩

مدير المناقشة:

السفير مارك ليال غرانت

الممثل الدائم للمملكة المتحدة

المعلقون:

السفير ميشيل كافاندو

الممثل الدائم لبوركينا فاسو

السفير لي لونغ مينه

الممثل الدائم لفييت نام

السفير حورخي أورينا

الممثل الدائم لكوستاريكا

السفير رانكو فيلوفيتش

الممثل الدائم لكرواتيا

السفير إبراهيم الدباشي

نائب الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية

أتاحت هذه الجلسة الختامية لممثلي الدول الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم في المجلس في نهاية عام ٢٠٠٩ فرصة لتبادل الرؤى والأفكار حول تجاربهم على مدى العاميين الماضيين. وتركزت المناقشات على الفرص والتحديات التي تنطوي عليها العضوية في مجلس الأمن، وديناميات العلاقة بين الأعضاء الدائمين والأعضاء المنتخبين، وإسداء المشورة إلى الأعضاء الوافدين في الدورة الجديدة.

الفرص والتحديات

أشار المتحدثون إلى أن عضوية المجلس تتيح فرصة فريدة للتأثير على المسائل الصعبة، التي جرى التشديد من بينها على الإرهاب، وعدم انتشار الأسلحة النووية، وحفظ السلام. وأشار إلى أن عضوية المجلس تتيح أيضا فرصة ممتازة للتعلم، حيث لا بد وأن يكتسب العضو معرفة بطائفة واسعة من قضايا السلام والأمن التي تؤثر على العالم. كما أعلن أحد المشاركين أنه كان شرفا له أن يعمل في المجلس إلى جانب ذلك المستوى الرفيع من الدبلوماسيين المحترفين في الكثير من القضايا الهامة. غير أنه أشار أيضا إلى أن دخول المجلس يمكن أن يكون تجربة صعبة في أول الأمر، حيث يكون ثقل الثقافة والتقاليد محسوسا بما يمكن أن يعرقل جهود المرء. وشبه أحد المشاركين التجربة بتربية الطفل الأول، حيث يفتقر الأب والأم إلى الخبرة ويتحتم عليهما الاعتماد على عون الأهل والأصدقاء، غير أنهما يتعودان في نهاية المطاف على مسؤولياتهما. كما قورن دخول المجلس بتجربة الحكومة الجديدة عند توليها الحكم، حيث يكون أعضاء المجلس الجدد قد أداروا لسنوات حملات من أجل انتخابهم، غير أنهم يدركون بقوة، عند الاضطلاع فعلا بمسؤولياتهم، أن عليهم التعامل مع مجموعة متنوعة من القضايا الصعبة.

ومثلما لاحظ أحد المتكلمين، فإن المفاوضات في المجلس يمكن أن تكون بالغة الصعوبة. وأشار إلى أنه عندما تتعلق نتائج المفاوضات بمسائل معقدة وحساسة، يكون على الدبلوماسيين في المجلس أن يواجهوا ضغوطا متعددة. فهناك أولا ضغوط الوقت، التي تصبح ملموسة عندما يرى بعض أعضاء المجلس أن مسألة ما تتسم بالإلحاح. وثانيا، لا يتوفر للأعضاء المنتخبين من البلدان الصغيرة سوى القليل من الموارد، مثل مصادر المعلومات المستقلة. وبالتالي، يكون عليهم أن يتفاعلوا بدرجة أكبر من الفاعلية مع بلدان المنطقة محل البحث، وكذلك مع المنظمات المستقلة، لكي تتأسس تحليلاهم وقراراتهم على المعلومات المستنيرة. وثالثا، يجب إبقاء الحكومة التي ينتمي إليها العضو على علم بمداومات المجلس. ورابعا، من المهم السعي لإطلاع وسائل الإعلام على سير المفاوضات باستمرار، بحيث

لا تصدر العواصم تعليمات لوفودها على أساس تقارير صحفية غير دقيقة. وأخيراً، فإن الأمر يتطلب مهارة لتوفيق موقف حكومة العضو مع مواقف الحكومات الأخرى.

ديناميات العلاقة بين الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين

خلال انعقاد هذه الدورة، أجرى المشاركون مناقشات سادتها الحيوية عن دور كل من الأعضاء المنتخبين والأعضاء الدائمين في عمل المجلس. وأعرب أحد المشاركين، تأكيداً على أهمية التمييز بين الدورين، عن رأي مفاده أن الفكرة الأولى والأكثر خطورة بالنسبة للأعضاء المنتخبين حديثاً هي أنه لا فرق بين الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين. وشدد عدة أعضاء على أن مجرد أن العضوية في المجلس تتسم بطابع الاستمرارية يعني أن لأعضائه ذاكرة مؤسسية تحقق لهم ميزة فيما يتعلق بالمسائل الإجرائية والمفاوضات الموضوعية. وأشار أحد المشاركين في المناقشة إلى أن أحد المشاركين لم يُعبر في وقت سابق اهتماماً كبيراً لمسألة طرائق عمل المجلس مُعتبراً إياها جانباً هامشياً لا يتسم بالأهمية، فقال إن هذا الأمر دليل واضح على الفرق بين الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين. أما عن دور الأعضاء المنتخبين، فقد أكد أحد المشاركين على أهمية أن نتذكر أن أعضاء المجلس المنتخبين يمثلون الدول الأعضاء التي انتخبهم في المجلس. فيتعين عليهم العمل على تحقيق توازن بين التعبير عن آراء مناطقهم والدفاع عن مصالحهم الوطنية. وأشار متكلم آخر، مشدداً على ضرورة أن يحدد الأعضاء المنتخبون مسائل معيّنة من شأنها أن تندرج في صلب تركيزهم خلال فترة ولايتهم، إلا أنه بالرغم من أن الأعضاء المنتخبين قد لا تكون لهم مصلحة وطنية في كل بند مدرج على جدول أعمال المجلس، فإن للأعضاء الخمسة الدائمين مصلحة وطنية في ذلك بشكل يكاد يكون دائماً.

إلا أن العديد من المتكلمين أكدوا أنه من النادر أن تنشأ حالة تطغى عليها أجواء المواجهة بين الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين. وجرى التشديد على أن العلاقات على المستوى الشخصي فيما بين الممثلين تظل ودية بالرغم من اختلافاتهم السياسية. وأشار أحد المشاركين إلى أنه سيكون من المصطنع والمشوه للأمور تماماً أن يُنظر إلى المجلس من زاوية الأعضاء الدائمين في مقابل الأعضاء المنتخبين في المجلس، لأنهم جميعاً يتحملون المسؤولية الجماعية عن تحقيق السلام والأمن الدوليين. ودعا متكلمون آخرون الأعضاء المنتخبين إلى دعم بعضهم بعضاً. وأعرب أحد المحاورين عن رأي مفاده أن بمقدور الأعضاء المنتخبين، إن هم تصرفوا بشكل جماعي، أن يؤثروا في تحقيق النتائج المرجوة، ولكنهم لن يتمكنوا من تحقيق نتائج تُذكر إذا تصرف كل منهم بشكل منفرد. وأكد متكلم آخر أن دور الأعضاء المنتخبين يتسم بدرجة كبيرة من الأهمية لأن بمقدورهم تخفيف حدة التوتر بين

مختلف المجموعات داخل المجلس، والمساعدة على السعي نحو بلوغ توافق الآراء. وأدلى أحد المشاركين بتعليق مفاده أن أسلوب إقامة التحالفات فيما بين مختلف الأعضاء من مناطق مختلفة يستدعي اهتماما كبيرا. وارتأى أن إحدى أفضل التجارب بالنسبة لأعضاء المجلس تتمثل في إيجاد أوجه الارتباط والقضايا المشتركة بين مختلف المناطق.

وأكد عدد من المتكلمين أنه سيتعذر اتخاذ القرارات ما لم تتوفر وحدة الصف فيما بين الأعضاء الخمسة الدائمين بالنظر لحق النقض الذي يتمتعون به. بيد أن متكلما ذكر أنه عندما يمارس أحد الأعضاء الخمسة الدائمين حق النقض ضد مشروع قرار، فإنه في واقع الأمر يساعد المجلس على الوصول إلى قرار. ومع ذلك، فإن التعاون بين جميع الأعضاء الخمسة عشر هو في نهاية الأمر مسار العمل الذي يُفضّل اتباعه. وذكر متكلم آخر أن عمل المجلس يكون سلسا عندما يجيد الأعضاء الخمسة الدائمون العمل بشكل جماعي. وأشار إلى أن الأعضاء الخمسة الدائمين يميلون نحو الاتفاق على القضايا المؤسسية، حيث يركزون على الجوانب السلبية التي ينطوي عليها الابتكار والتغيير لأنهم سيضطرون إلى العيش في ظلها. ومن شأن هذا الوضع أن يفسّر درجة التوتر القائم بشأن القضايا المتعلقة بطرائق العمل. وعلّق أحد المشاركين بالقول إن وحدة مواقف الأعضاء الخمسة الدائمين في بعض الحالات، مثل مسألتَي الصحراء الغربية وعدم انتشار الأسلحة النووية فيما يتعلق بجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، قد خلّفت انطبعا جيدا لدى وفد بلده. إلا أن مناقشا آخر ارتأى أن الاتفاق فيما بين الأعضاء الخمسة الدائمين هو الاستثناء، لأن كل عضو منهم يعبر عن رأيه الخاص بشأن أي مسألة مطروحة، وأن علاقتهم بالأعضاء المنتخبين تتحدد بحسب كل مسألة. وقال إن هذا هو الدافع وراء قيام الأعضاء الخمسة الدائمين بتشكيل "تحالفات" مع الأعضاء غير الدائمين بدرجة أكبر من تشكيلهم إياها فيما بينهم. وحذّر متكلّم آخر الأعضاء المنتخبين بتوخي الحذر الشديد من الاختلاف مع الأعضاء الخمسة الدائمين عند توحد صف هؤلاء، ما لم يكن العضو المنتخب مستعدا لمقاومة ردهم مجتمعين.

وفي معرض التطرق للتحديات العملية التي يواجهها الأعضاء المنتخبون، أعرب العديد من المشاركين عن مشاعر الإحباط إزاء الحالات التي يقدم فيها أحد أعضاء المجلس مشروع قرار أو مشروع بيان رئاسي يكون قد أعدّ خارج إطار المجلس، ليتخذ المجلس إجراء ما بشأنه. فهذه المشاريع تُعد في كثير من الأحيان بالتعاون مع جهات من غير الأعضاء في المجلس أو يُعدها ما يسمى بـ "مجموعات الأصدقاء"، ثم تُعرض على الأعضاء المنتخبين لكي يوافقوا عليها. ومن هذه الحالات المشروع الذي أعدته مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية. وفي ذلك السياق، شكّا أحد المتكلمين من أنه في كثير من الأحيان يُستبعد الأعضاء

المنتخبون تماما من المفاوضات، بينما لاحظ متكلم آخر أن في هذه الحالات كثيرا ما يكون لبعض الدول من غير الأعضاء في المجلس تأثير أكبر مما يكون للأعضاء المنتخبين. وقيل إنه يتعين إشراك الأعضاء المنتخبين في المفاوضات منذ البداية. وأسدَى مشارك آخر نصحا للأعضاء المنتخبين بأن يتخذوا موقفا استباقيا ويطلبوا إشراكهم في المفاوضات في مرحلة مبكرة. وذكر أن طلب إشراكهم فيها، بناء على ما استقاه من تجربته، لن يُرفض إذا تقدموا به؛ بينما قد لا يتم إشراكهم في تلك المفاوضات إذا لم يطلبوا ذلك.

وحذّر عدد من المتكلمين من أن تحقيق الأعضاء المنتخبين لأهدافهم في المجلس خلال فترة ولايتهم كان يتسم بالتحدي في كثير من الأحيان. وأشار متكلم آخر إلى الشعور بالإحباط الذي تسببه الحالات التي يتطلب فيها تحقيق إحدى النتائج توافق الآراء واتفاق معظم الأعضاء على نص مشروع القرار. إلا أنه يتعذر القيام بأي تصرف إذا كان عضو واحد فقط غير مستعد لضم صوته لتوافق الآراء. ولاحظ مشارك آخر أن الوفود مع ذلك تتمكن كثيرا من تحقيق أهدافها عن طريق "المساومة" وتكييف دعمها للأعضاء الآخرين، ولا سيما الأعضاء الخمسة الدائمين.

إسداء المشورة إلى أعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثا

أسدَى عدد من المتكلمين المشورة إلى أعضاء المجلس المنتخبين حديثا بأن أوصوهم بإقامة علاقات قوية مع أطراف فاعلة متعددة وإدارة هذه العلاقات على نحو جيد. فقد ذكر عدد من المشاركين أن من المهم أولا أن تكون لهؤلاء الأعضاء علاقة طيبة مع الأمانة العامة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الفكرية والبحثية، لأن بإمكان هذه الهيئات أن تقدم المعارف والمعلومات إلى الأعضاء المنتخبين، الذين يفتقرون إلى الذاكرة المؤسسية للتنافس مع الأعضاء الخمسة الدائمين. وجرت الإشارة ثانيا إلى أنه، يتعين أن تكون للأعضاء المنتخبين علاقة "قوية لا يتسرب إليها الشك" مع عواصم بلدانهم، على نحو يضعهم في موقف له من القوة ما يكفي للرد على أي اعتراضات يقدمها الأعضاء الدائمون إلى عواصم بلد كل من الأعضاء المنتخبين بشأن سلوكهم في المجلس. وجرى التشديد أيضا على أنه ينبغي للأعضاء المنتخبين أن يتحققوا من تنسيق نهج السياسات مع عواصم بلدانهم. واقترح ثالثا أن يقيم الأعضاء المنتخبون علاقات قوية مع أعضاء المجلس سواء المنتخبين أو الدائمين، وذلك تأهبا للاضطلاع بأعمال المجلس. بيد أن مشاركا حذّر الأعضاء المنتخبين من الانقياد وراء الشعور بالأهمية إزاء انتخابهم في عضوية المجلس، والتنبّه لما وصفه بـ "التودد للأعضاء الخمسة الدائمين".

وارتأى عدة متكلمين أن الأمانة العامة هي مصدر بالغ الأهمية للمعلومات بالنسبة للأعضاء المنتخبين. فنظروا إلى أنه لا تتوافر لديهم دائما الاستخبارات الجيدة عن الحالات القطرية المدرجة على جدول أعمال المجلس، فإنهم كثيرا ما يعتمدون على المعلومات التي يزودهم بها الأعضاء الخمسة الدائمون أو الأمانة العامة. وأشاد مشارك آخر على وجه التحديد بفائدة جلسات الإحاطة السياسية والعسكرية التي تنظمها الأمانة العامة. وأشار أحد المتكلمين، وقد أعرب عن موافقته على أهمية الحفاظ على علاقة وظيفية مع الأمانة العامة، إلى أن التقارير التي تصدرها الأمانة العامة كثيرا ما ترد متأخرة و "مُخَفَّفة" وذلك بسبب خضوعها لمستويات متعددة من عملية الإذن بإصدارها. إلا أنه ذكر أن من شأن إقامة علاقة عمل جيدة مع الأمانة العامة أن تفضي إلى الحصول على مزيد من المعلومات الأساسية والآراء الصريحة التي لم تجد سبيلها إلى التقارير النهائية.

ولاحظ أحد المناقشين، في إطار حديثه عما يرتبط ارتباطا وثيقا بإقامة العلاقات وإدارتها، أن التواصل الفعّال مع الجهات من غير الأعضاء في المجلس، وعموم المجتمع وأوساط صنع السياسات، والجمهور، عنصر رئيسي من عمل عضو المجلس. ولاحظ أن الجهات غير الأعضاء في المجلس والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الفكرية والبحثية تتطلع إلى الحصول على المعلومات المتعلقة بما يجري في المجلس، لا سيما في أوقات الأزمات. ويمكن أن يسهم هؤلاء الأعضاء بدورهم، فيما يقومون به من عمل، في تعزيز تدفق المعلومات وتحليلها لفائدة أعضاء المجلس. وقال هذا الممثل إنه بدوره يبلغ أسبوعيا أعضاء المجموعة الإقليمية لبلده عن أعمال المجلس، بينما يجاهد أيضا من أجل تقديم معلومات ذات نوعية عالية وفي الوقت المناسب إلى جهات فاعلة أخرى خارج المجلس كلما استطاع إلى ذلك سبيلا.

وتطرق متكلمون إلى ضرورة أن تضع الوفود أهدافا واضحة لولاياتها في المجلس، ونصحوا الأعضاء المنتخبين حديثا بتوخي الحرص في اختيار أولوياتهم وأن يأخذوا في الوقت ذاته محدودية الموارد في الحسبان. وأشار بعض المشاركين إلى أن الأعضاء المنتخبين هم عموما أقل اندفاعا بخططهم الوطنية ويكونون في وضع أفضل لمعالجة بعض القضايا بجداد. وفي ذلك السياق، أشار أحد المشاركين في المناقشة إلى أنه في ظل عدم وجود مصالح وطنية واضحة، ينبغي أن يكون الأعضاء المنتخبون على إلمام وثيق بتاريخ بلدانهم حتى يتسنى لهم التصرف استنادا إلى قيمهم الوطنية ودعائم السياسة الخارجية الوطنية لبلدانهم. وحث متكلم آخر الأعضاء المنتخبين حديثا على إقامة تحالفات عبر إقليمية على أساس المبادئ والأفكار المشتركة، مثل الشفافية والشرعية. وشجع الأعضاء المنتهية ولايتهم الأعضاء المنتخبين حديثا على ترك بصماتهم على عمل المجلس، وعدم التخوف من الأعضاء الآخرين.

وأشير إلى أن على الأعضاء المنتخبين، لكي يتسنى لهم تحقيق أهدافهم، إطلاع سائر أعضاء المجلس على هذه الأهداف. كما ينبغي لهم الحصول على دعم أعضاء المجلس الآخرين قبل عرض أي مسألة عليه. فما من وفد في المجلس يجب المفاجآت. فالمبادرات التي لا تعدّ بعناية سيكون مآلها "الرفض أو التخفيف منها" على الأرجح.

ونصح الأعضاء الجدد بضمأن أن يتوافر لبعثات بلدانهم من الموظفين من يملك الدراية والخبرة. بيد أن متكلما آخر أكد مجددا على أهمية الابتكار في إدارة الموارد المحدودة التي تتوفر لمعظم الأعضاء المنتخبين والاقتصاد في استخدامها. وقال إنه يتعين إنجاز ذلك وفقا لمجموعة واضحة من الأولويات المحددة لدى الانضمام إلى المجلس. وشجّع أحد المشاركين في النقاش، وقد أكد على قيمة الإلمام بإجراءات المجلس من أجل حماية مصالح الدول "الضعيفة" في المجلس، الأعضاء المنتخبين حديثا على استثمار الوقت في دراسة النظام الداخلي المؤقت للمجلس. وسلّط متكلم آخر الضوء على الحاجة إلى دعم موظفي البعثات بطرق منها، على سبيل المثال، تنظيم دورات تدريبية للموظفين على مستوى الخبراء.

وعلى مستوى استراتيجي أوسع نطاقا، نصح أحد المشاركين الأعضاء المنتخبين بتحديد أهداف واضحة لما يريدون تحقيقه في المجلس، وبوضع خطة لتحقيق تلك الأهداف. ووفقا لما ذكره مشارك آخر، يتعين على الأعضاء المنتخبين العمل على أن يوضحوا بجلاء لأعضاء المجلس الآخرين، موافقهم وشواغلهم واهتماماتهم وأي إرث يرغبون في تركه للمجلس. إلا أن المتكلم نفسه نبّه إلى أنه ينبغي للأعضاء المنتخبين أن يقيموا توازنا بين مصالحهم الوطنية في المجلس ومصالح أعضاء الأمم المتحدة الأوسع نطاقا الذين انتخبوهم إلى المجلس في المقام الأول.